

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية. قسنطينة
كلية الشريعة و الاقتصاد

السنة الأولى ل.م.د.
السداسي الثاني

مادة: علوم الحديث

إعداد: الأستاذ الدكتور نصر سلمان

السنة الجامعية : 2014-2015م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

- المقدمة :

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستعديه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، وأمينه على وحيه، وخاتم رسله.
اللهم صلّ على محمد وآله، كما صليت على إبراهيم، وعلى آل إبراهيم، وبارك على محمد، وعلى آل محمد، كما باركت على إبراهيم، وعلى آل إبراهيم في العالمين، إنك حميد مجيد.

أما بعد :

فإنّ أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة.
قال الله تعالى : { يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون } (آل عمران، 102).
وقال : { يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما } (الأحزاب : 70-71).

وبعد :

فهذه مجموعة من المحاضرات، الموجهة إلى طلبة السنة الأولى نظام ل م د بكلية أصول الدين والشريعة والحضارة الإسلامية جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - أدامها الله وعمرها بالعلم النافع -
ونظرا لحاجة الطلبة الملحة لهذه الدروس التي تجمع شتات مادة مصطلح الحديث، حسب المقرّر الدراسي للسنة الأولى ل م د، حتى تكون لهم عونا على فهم هذه المادة، لا سيما وأنّ أغلب مباحثها جديدة عليهم، مما جعلني أحاول جاهدا تبسيط المادة العلمية، وصياغتها بما يتماشى ويتساق مع مدارك الطلبة في هذه المرحلة الجامعية، حتى تكون الاستفادة منها أعم وأشمل.

وفي الختام :

فإني أضرع إلى الله تعالى بالدعاء أن يجعل عملي هذا خالصا لوجهه الكريم، وأن ينفع به طلبة الجذع المشترك نظام ل م د خاصة والمتعطشين للعلم عامة، وأن يجعله في ميزان حسناتنا يوم العرض الأكبر، إنّه سميع مجيب الدعاء، وبه الاستعانة، وعليه التكلان، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

التعريف بعلم الحديث

- عرّف العلماء هذا العلم بتعاريف متعددة هذه أهمها :
- تعريف ابن الأکفاني : " علم الحديث الخاص بالرواية : « علم يشتمل على أقوال النبي ﷺ وأفعاله، وروايتها، وضبطها، وتحديد ألفاظها".
وعلم الحديث الخاص بالدراية : " علم يعرف منه حقيقة الرواية، وشروطها، وأنواعها، وأحكامها، وحال الرواة، وشروطهم، وأصناف المرويات، وما يتعلق بها ".
ثانيا : التعريف بأهم الألفاظ التي تدور على السنة أهل هذا العلم :
1- تعريف الحديث :

أ- لغة :

هو الجديد من الأشياء، وهو ضد القديم، وجمعه أحاديث، وهو شاذ على غير القياس، وقالوا في جمعه حدثان، وقال الفراء : "نرى أنّ واحد الأحاديث أحداثة، ثم جعلوه جمعا للحديث".
قال ابن بري : " ليس الأمر كما زعم الفراء، لأنّ الأحداثة بمعنى الأعجوبة، يقال، قد صار فلان أحداثة، فأما أحاديث النبي ﷺ، فلا يكون واحدا إلا حديثا، ولا يكون أحداثة"¹.

ب- اصطلاحا :

هو أقوال الرسول ﷺ وأفعاله وتقريراته، وصفاته، وسيره، ومغازيه، وبعض أخباره، أو ما أضيف للنبي - صلى الله عليه وسلم - من قول أو فعل أو تقرير، أو صفة خلقية أو خلقية، والحديث على هذا التعريف مرادف للسنة².

ولكن هناك من العلماء من رأى التفريق بين السنة والحديث، وأول من فعل ذلك : عبد الرحمن بن مهدي حيث قال :

"سفيان الثوري إمام في الحديث، وليس بإمام في السنة، والأوزاعي إمام في السنة، وليس بإمام في الحديث، ومالك إمام فيهما جميعا"³.

يفهم من كلامه أنّ هناك تباينا بين مصطلحي الحديث والسنة، وقد فسر العلم بالسنة بالقدرة على استنباط الأحكام، والعلم بالحديث بمعرفة الطرق والعلل، والصحة والضعف.

قال عمر فلاتة : "فالإمامان الأوزاعي والثوري يشتركان في معرفة السنة والحديث، لكن المنتبغ لأحوالهما يرى أن الأوزاعي أرسخ قدما في استنباط الأحكام، وتخريج الفروع، وتقعيد القواعد من الأحاديث، وأنّ الثوري أعلى كعبا في معرفة طرق الحديث، وأسانيده، وعلله، وصحته أو ضعفه، فلهذا وصف الأوزاعي بأنه أعلم بالسنة، ووصف الثوري بأنه أعلم بالحديث، في حين أن الاثنين يشتملان بالحديث ولما كان الإمام مالك - رحمه الله تعالى - قد جمع بين الاستنباط ومعرفة الحديث رواية ودراية، وصفه بأنه إمام فيهما"⁴.

2 - تعريف الخبر :

أ- لغة : واحد الإخبار، وخبر الأمر علمه، والخبر بضم الخاء وسكون الباء هو العلم بالشيء⁵، وقيل الخبر هو النبأ⁶.

1 - ابن منظور : لسان العرب. مادة : "حدث". 582/2.

2 - أحمد عمر هاشم : قواعد أصول الحديث، 23 .

3 - الزرقاني : شرح الموطأ. 3/1 .

4 - عمر فلاتة : الوضع في الحديث، 53/1. وانظر كتاب أستاذنا الجوابي : جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي الشريف. 68 .

5 - الرازي : مختار الصحاح، مادة : "خبر". 168.

6 - ابن منظور : لسان العرب، مادة : "خبر"، 783/1 .

الخلاصة : أن الخبر في اللغة هو العلم والنبأ.

ب - اصطلاحاً :

عرفه ابن حجر بقوله : الخبر عند علماء هذا الفن مرادف للحديث، وقيل : الحديث ما جاء عن النبي - صلى الله عليه وسلم - والخبر ما جاء عن غيره، ومن ثم قيل لمن يشتغل بالتواريخ، وما شاكلها : "الإخباري" ولمن يشتغل بالسنة النبوية : "المحدث"، وقيل بينهما عموم وخصوص مطلق، فكل حديث خبر من غير عكس¹.

3- تعريف الأثر :

أ - لغة : الأثر بفتح التين، ما بقي من رسم الشيء وضربة السيف²، وأثر الدار بقبتها، وجمعه آثار كسبب وأسباب³، وسنن النبي - صلى الله عليه وسلم - آثاره، وحديث مأثور أي : ينقله خلف عن سلف⁴.

ب - اصطلاحاً :

الأثر مرادف للحديث، وقد بين النووي في شرحه لمسلم بأنه المذهب المختار، الذي قاله المحدثون، وغيرهم، واصطلاح عليه السلف، وجماهير الخلف، وهو أن الأثر يطلق على المروي مطلقاً سواء أكان عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أو عن صحابي، وحكى ابن حجر إطلاق الأثر على المقطوع أيضاً فقال : " ويقال للموقوف والمقطوع الأثر"⁵.

وذهب علماء خراسان إلى إطلاق الأثر على الموقوف خاصة، قال أبو القاسم الفوراني : منهم : فيما بلغنا عنه، الفقهاء يقولون الخبر ما يروى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - والأثر ما يروى عن الصحابة - رضي الله عنهم⁶.

4 - تعريف السنة :

أ - لغة : هي السيرة والطريقة حسنة كانت أو قبيحة، ومن ذلك قول خالد بن عتبة الهذلي :

فلا تجز عن سيرة أنت سرتها فأول راض سنة من يسيرها.

وفي القرآن الكريم : "وإن يعودوا فقد مضت سنة الأولين"⁷، وكذا "وما منع الناس أن يؤمنوا إذ جاءهم الهدى ويستغفروا ربهم إلا أن تأتيهم سنة الأولين"⁸، وكذا "سنة من قد أرسلنا قبلك من رسلنا، ولا تجد لسنةنا تحويلاً"⁹.

وفي الحديث : "من أحي سنة من سنتي، فعمل بها الناس، كان له مثل أجر من عمل بها لا ينقص من أجرهم شيئاً"¹⁰.

وكذا قوله ﷺ : " فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ"¹¹.

وقوله ﷺ : "من سن سنة حسنة عمل بها بعده، كان له مثل أجر من عمل بها، من غير أن ينقص من أجره

1 - ابن حجر : نزهة النظر. 18-19 .

2 - الرازي مختار الصحاح، مادة : " أثر " . 5.

3 - الفيومي : المصباح المنير، مادة : " أثر "، 5/1 .

4 - الرازي : مختار الصحاح، مادة : " أثر "، 5 .

5 - ابن حجر : نزهة النظر. 57.

6 - ابن الصلاح : المقدمة. 27، وعلوم الحديث. 46.

7 - الأنفال : 38 .

8 - الكهف : 55 .

9 - الاسراء : 77 .

10 - ابن ماجة : السنن، المقدمة، باب : "من أحي سنة قد أميتت"، 76/1 .

11 - الدارمي : السنن، المقدمة، باب : " اتباع السنة " 57/1 .

شيء، ومن سن سنة سيئة كان عليه مثل وزر من عمل بها من غير أن ينقص من أوزارهم شيء¹.
كما يقال لكل من ابتدأ أمراً عمل به قوم بعده، هو الذي سنّه، قال الشاعر نصيب :
كأنّي سننت الحب أول عاشق من الناس إذ أحببت من بينهم وحدي²

ب - تعريفها اصطلاحاً :

يختلف تعريف السنة في الاصطلاح بحسب الموضوع الذي تتناوله، ولذا تباين تعريفها من علم لآخر، كما سأوضحه على النحو الآتي :

1 - تعريفها عند علماء الأصول :

أ - تعريف الأمدي :

" تطلق على ما صدر من الرسول ﷺ من الأدلة الشرعية، مما ليس بمتلو، ولا هو معجز، ولا داخل في المعجز، وهذا النوع هو المقصود بالبيان ههنا، ويدخل في ذلك أقوال النبي - عليه السلام - وأفعاله، وتقاريره"³.

ب - تعريف البيضاوي :

" تطلق على ما صدر من النبي ﷺ من الأفعال أو الأقوال التي ليست للإعجاز"⁴.

2 - تعريفها عند علماء الحديث :

ذهب جمهور علماء الحديث إلى أنّ السنة تطلق، ويراد بها أقوال النبي ﷺ وأفعاله، وتقريراته، وصفاته الخلقية والخلقية، وسيره، ومغازيه، وبعض أخباره، قبل البعثة، مثل جوده، وكرمه، وأمانته، وتعبده في غار حراء"⁵.

3 - تعريفها عند علماء الفقه :

ذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى أنها تطلق على ما يقابل الفرض من العبادات، وذهب الحنفية إلى إطلاقها على ما يقابل الفرض والواجب معاً⁶.

4 - تعريفها عند علماء الوعظ والإرشاد :

يطلقون السنة على ما يقابل البدعة⁷.

5 - تعريفها في الاستعمال الإسلامي العام :

السنة بمعنى الشريعة وما تشمله من أحكام قال ابن حزم : " السنة هي الشريعة نفسها، وأقسامها في الشريعة، فرض أو نذب أو إباحة أو كراهة أو تحريم كل ذلك قد سنه الرسول - صلى الله عليه وسلم عن الله عز وجل"⁸.
وهذا ما يدل عليه حديث أنس الذي أخرجه الشيخان عنه، وفيه : " جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج النبي ﷺ يسألون عن عبادة النبي - صلى الله عليه وسلم - فلما أخبروا كأنهم تقالوها، فقالوا : وأين نحن من النبي ﷺ ؟ فقد غفر الله له ما تقدم من ذنبه، وما تأخر، قال أحدهم : " أما أنا فأنا أصلي الليل أبداً " وقال آخر : " وأنا

¹ - النسائي : السنن، كتاب : الزكاة، باب : "التحريض على الصدقة"، 80/5، وابن ماجه : السنن - المقدمة - باب : "من سن سنة حسنة أو سيئة". 74/1، والدارمي : السنن، المقدمة، باب : "من سن سنة حسنة أو سيئة". 140/1.

² - ابن منظور : لسان العرب، مادة : "سنن" 222/2 .

³ - الإحكام. 127/1.

⁴ - منهاج الوصول. 5-4/3 .

⁵ - أبو زهو : الحديث والمحدثون. 10.

⁶ - الأسنوي : نهاية السؤل. 5/3 .

⁷ - أبو زهو : الحديث والمحدثون. 10 .

⁸ - ابن حزم : الإحكام. 43/1 .

أصوم الدهر لا أفطر " وقال آخر : " أنا أعتزل النساء فلا أتزوج أبدا " فجاء رسول الله ﷺ فقال : " أنتم الذين قلتم كذا وكذا ؟ أما والله، إني لأخشاكم لله وأتقاكم له لكني أصوم وأفطر، وأصلي وأرقد، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي، فليس مني"¹.
فالرسول ﷺ استعمل لفظ السنة هنا للدلالة على جملة أحكام الشريعة، فكان المعرض عنها خارجا عن الإسلام إن كان اعراضه نتيجة لجهوده، ولا يلزم من الإعراض الخروج عن الملة إذا كان ما قام به ضربا من التأويل يعذر صاحبه فيه لقيام شبهته في ذلك الوقت².

5 - تعريف السند :

أ - لغة : هو ما على وارتفع من سفح الجبل، و يقال سند إلى الشيء، واستند، وتساند، ركن إليه، واعتمد عليه³، ويقال : فلان سند : أي معتمد، والإسناد في الحديث رفعه إلى قائله⁴، والسند بفتحين ما استندت إليه من حائط وغيره⁵.

وسمي السند بذلك لكون الراغب في الاحتجاج بالحديث يعتمد عليه ويركن إليه في قبول الحديث أورده.

1 - البخاري، كتاب النكاح، باب : " الترغيب في النكاح " 2/7 . ومسلم، كتاب : النكاح، باب : " استجاب النكاح " 1020/2 .
2 - أستاذنا الجوابي : جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي الشريف، 65 .
3 - ابن منظور : لسان العرب، مادة : "سند " . 215/2 .
4 - الرازي : مختار الصحاح، مادة : "سند " . 316 .
5 - الفيومي : المصباح المنير، مادة : "سند " . 395/1 .

ب - اصطلاحا :

" هو الطريق الموصلة إلى المتن، وهم رجاله"¹.

6 - تعريف المتن :

أ - لغة : متن الشيء بضم التاء، اشتد وقوي، فهو متين، والمتن من الأرض ما صلب وارتفع، والجمع متان مثل سهم وسهام².

وسمي المتن بذلك لأن المحتج يتقوى، ويصلب موقفه به ويشتدّ.

ب - اصطلاحا :

" هو ما ينتهي إليه السند من الكلام"³، وبعبارة أخرى هو نص الحديث وألفاظه.

ثالثا : أهمية الإسناد في الحفاظ على السنة :

للا رواية مكانة جليلة، وأهمية عظيمة في نقل أشرف العلوم، إذ بالنظر للرواية قبل الإسلام نجد العرب لم يعتنوا بها، ولا بتصحيح الأخبار وتمحيصها، ومرّد ذلك لكون مروياتهم لم تكن لها من القداسة ما يدعو لذلك ولذا امتزجت بالأساطير، والأحاديث المختلفة.

أما الرواية في الإسلام بشكل عام، وفي الحديث النبوي بشكل أخص، فقد تشدّد العلماء فيها، وقعدوا لها القواعد، وصاغوا لها الشروط، وأصلوا لها الأصول بعناية فائقة تعد من أدق وأحكم ما وصل إليه النقد، قديما، وحديثا، ولم تبلغ الرواية في العلوم الأخرى شأوا ما بلغته رواية الحديث، ولم تلق من العناية ما لقيته لدى المحدثين من دقة النقد، وتمحيص المرويات، ولم يتمسك رواة العلوم الأخرى بالإسناد طويلا، كما تمسك به المحدثون، ومرّد ذلك يعود إلى كون سائر العلوم، فيما سوى القرآن والسنة، لم تتمتع بالقداسة والإجلال، كما هو الشأن في هذين الأصلين الشريفين⁴.

ولذا نجد القرآن الكريم يأمر المسلمين بالثبوت في تلقي الأخبار، ونقلها، ويعتبر ذلك شهادة إذ يقول: "وما شهدنا إلا بما علمنا"⁵، ويقول: "ولا تقف ما ليس لك به علم"⁶، ويقول أيضا: "الإمن شهد بالحق وهم يعلمون"⁷. كما رفض خبر الفاسق في قوله: "يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا"⁸، وبالنظر في تاريخ السنة النبوية، نجد الصحابة - رضوان الله تعالى عليهم - والتابعين كانوا يعيشون في جو من الصدق، إذ كان بعضهم يسند الحديث تارة، ولا يسنده أخرى، إلى أن وقعت الفتنة، وظهرت الفرق، والأحزاب، وبدأ الكذب والوضع على رسول الله ﷺ فأنبرى الصحابة والتابعون لمقاومة هذه الظاهرة⁹.

وقد وردت عنهم أقوال كثيرة تدل على مطالبتهم بالإسناد عند الرواية، وتشدهم فيه، ومن ذلك: قال ابن المبارك: "بيننا وبينهم القوائم"¹⁰، وقال في موطن آخر: "الإسناد عندي من الدين، لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء"¹¹.

1 - القمودي : المنهج الحديث. 4.

2 - الفيومي : المصباح المنير، مادة : " متن " . 772/2 .

3 - القمودي : المنهج الحديث، 4 .

4 - أحمد عمر هاشم : قواعد أصول الحديث، 175-176 .

5 - يوسف : 81 .

6 - الإسراء : 36 .

7 - الزخرف : 86 .

8 - الحجرات : 6 .

9 - أحمد عمر هاشم : قواعد أصول الحديث. 177 .

10 - مسلم : مقدمة الجامع الصحيح. 12/1 .

11 - مسلم : مقدمة الجامع الصحيح. 12/1 .

وقال الأوزاعي : " ما ذهب العلم إلا ذهاب الإسناد "1، وقال ابن عيينة : " أنه حدث الزهري يوماً الحديث، فقلت : هاته بلا إسناد، فقال الزهري : " أترقى السطح بلا سلم "2، وقال سفيان الثوري " الإسناد سلاح المؤمن، إذا لم يكن معه سلاح بأي شيء يقاتل "3، وقال ابن سيرين : " لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا : سمو لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة، فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع، فلا يؤخذ حديثهم "4، وقال ابن المديني : " معرفة الرجال نصف العلم "5.

ومن شدة حرصهم، وتدقيقهم في المحافظة على الحديث النبوي الشريف، تتبعهم لرجال السند، وسؤال كل راوٍ عن أخذ، حتى يبلغوا به رسول الله ﷺ، ومن ذلك ما قاله الشعبي للربيع بن خيثم بعد سماعه الحديث منه : " من حدثك بهذا الحديث؟، قال عمرو بن ميمون الأودي، فقلت عمرو بن ميمون، فقلت : من حدثك بهذا الحديث؟، فقال : عبد الرحمن بن أبي ليلى، فقلت ابن أبي ليلى، فقلت : من حدثك؟، قال : أبو أيوب الأنصاري صاحب رسول الله ﷺ "6.

بل تجاوز ذلك إلى النظر في أحوال الشخص، وكيفية عبادته، فإن أحسن العبادة أخذوا عنه، وإن أساءها تركوا حديثه ومن ذلك :

قول أبي العالية : " كنا نأتي الرجل لنأخذ عنه، فننظر إذا صلى، فإن أحسنها جلسنا إليه، وقلنا : هو لغيرها أحسن، وإن أساءها قمنا عنه، وقلنا : هو لغيرها أسوأ، قال أبو معمر : لفظه نحو هذا "7. ولم يكتفوا بالتشدد في المطالبة بالإسناد، بل تجاوزوا ذلك إلى تقنين، ووضع الصفات التي تقبل بناء عليها رواية الراوي، أو ترد، ومن ذلك :

- عن سليمان بن موسى قال : قلت لطاووس : إن فلانا حدثني بكذا، وكذا، قال : إن كان صاحبك ملياً فخذ عنه "8. وعن مسعر قال سعد بن إبراهيم : " لا يحدث عن رسول الله إلا الثقات "9 وعن ابن حزم أثناء حديثه عن النقل عند المسلمين، لاسيما في الحديث النبوي الشريف : " نقله الثقة عن الثقة كذلك، حتى يبلغ النبي - صلى الله عليه وسلم - يخبر كل واحد منهم باسم الذي أخبره، ونسبه، وكلهم معروف الحال، والعين، والعدالة، والزمان، والمكان... "10.

- وعن مالك بن أنس قال : " لا يؤخذ العلم عن أربعة، ويؤخذ ممن سوى ذلك، لا يؤخذ من سفيه، ولا يؤخذ من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، ولا من كذاب يكذب في أحاديث الناس، وإن كان لا يتهم على أحاديث رسول الله ﷺ ولا من شيخ له فضل وصلاح وعبادة، إذا كان لا يعرف ما يحدث به "11. كما حثوا على تعلم ومعرفة الروايات السقيمة، قصد الاحتراز بها عن الصحيحة، ومن ذلك قول الأوزاعي : " تعلم ما لا يؤخذ، كما تتعلم ما يؤخذ "12.

1 - ابن رجب : شرح علل الترمذي. 58/1 .

2 - الخطيب البغدادي : شرف أصحاب الحديث. 42 .

3 - ابن حبان : المجروحين. 19/1 .

4 - مسلم : مقدمة الجامع الصحيح. 15/1 .

5 - الخطيب البغدادي : الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع. 13/1 .

6 - ابن عبد البر : التمهيد، 55/1، والجوابي : جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي الشريف، 112 .

7 - الدارمي : السنن باب : " في الحديث عن الثقات " 123/1 .

8 - الدارمي : مقدمة السنن باب : " في الحديث عن الثقات " 123/1 .

9 - الدارمي : مقدمة السنن، باب : " في الحديث عن الثقات " 123/1 .

10 - ابن حزم : الفصل في الملل والأهواء والنحل. 82/2-83 .

11 - ابن عبد البر الانتقاء. 15-16 .

12 - ابن عبد البر : جامع بيان العلم وفضله. 76/1 .

وقد تجاوزت المطالبة بالإسناد أهل الاختصاص، لتشمل عامة الناس، ومثال ذلك : ما رواه الأصمعي حيث يقول : " حضرت ابن عيينة، وأتاه أعرابي فقال : كيف أصبح الشيخ يرحمه الله؟، فقال سفيان : بخير نحمد الله، قال : ما تقول في امرأة من الحاج حاضت قبل أن تطوف بالبيت؟ فقال تفعل ما يفعل الحاج غير أنها لا تطوف بالبيت، فقال : هل من قدوة؟ قال : نعم عائشة حاضت قبل أن تطوف بالبيت، فأمرها النبي ﷺ أن تفعل ما يفعل الحاج غير الطواف، قال : هل من بلاغ عنها؟ قال : نعم حدثني عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة بذلك، قال : الأعرابي : لقد استسمنت القدوة، وأحسنت البلاغ والله لك بالرشاد"¹.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الإسناد قد شرف الله به هذه الأمة، وجعله خصيصة لها دون غيرها من الأمم.

قال محمد بن حاتم بن المظفر :

" إن الله أكرم هذه الأمة، وشرفها، وفضلها بالإسناد، وليس لأحد من الأمم كلها قديمهم وحديثهم إسناد، وإنما هي صحف بأيديهم، وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم..."².

وقال أبو علي الجياتي :

" خصَّ الله تعالى هذه الأمة بثلاثة أشياء، لم يعطها من قبلها : " الإسناد، والأنساب والاعراب"³.

وفي خاتمة حديثنا عن الإسناد وأهميته، وتبيان كونه من خصائص هذه الأمة، نحاول إبراز بعض ثمراته وأهدافه، والتي نوجزها فيما يأتي :

أ - الوقوف على درجة الحديث من حيث الصحة، أو الحسن، أو الضعف.

ب - صيانة السنة وحفظها من الدس والتحريف.

ج - الرد على دعاوى المستشرقين، وأشياعهم، ودحض شبههم التي أثاروها حول صحة نسبة الحديث للرسول ﷺ⁴.

د - معرفة اتصال الحديث، أو انقطاعه، والبحث عن طرق أخرى لوصل المنقطع، أو البحث له عن شواهد⁵.

حجية السنة

حجية السنة النبوية الشريفة عموماً :

تعتبر السنة هي المصدر الثاني للتشريع بعد القرآن الكريم، وقد دلَّ على ذلك القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة.

أولاً : من القرآن الكريم للدلالة على حجية السنة منها : هناك آيات كثيرة وردت في القرآن الكريم للدلالة على حجية السنة منها :

1 - قوله تعالى : " قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم والله غفور رحيم قل أطيعوا الله والرسول فإن تولوا فإنَّ الله لا يحب الكافرين"⁶.

2 - وقوله تعالى : " وأطيعوا الله والرسول لعلكم ترحمون"⁷.

3 - " ومن يعص الله ورسوله ويتعدَّ حدوده يدخله ناراً خالداً فيها وله عذاب مهين"⁸.

1 - الخطيب البغدادي : الكفاية. 404.

2 - محمد عجاج الخطيب : الوجيز في علوم الحديث. 33، والقمودي : تحقيق الأمانة. 27.

3 - أحمد عمر هاشم : قواعد أصول الحديث. 179.

4 - المصدر نفسه. 178.

5 - الجوابي : جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي الشريف. 113.

6 - آل عمران : 31-32.

7 - آل عمران : 132.

8 - النساء : 14.

4 - " يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله وإلى الرسول " ¹.

5 - " فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما " ².

6 - " من يطع الرسول فقد أطاع الله " ³.
لقد دلت هذه الآيات في مجموعها على ضرورة طاعة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وذلك باتباع أوامره واجتتاب ما نهى عنه.

هذا إضافة إلى ما فسّر به بعض العلماء الحكمة في كثير من الآيات بأنها السنة النبوية الشريفة كما هو الشأن في :

- قوله تعالى: " واذكروا ما يتلى في بيوتكم من آيات الله والحكمة " ⁴. وقوله تعالى : " لقد منّ الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا من أنفسهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة " ⁵ وكذا قوله تعالى: " هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة " ⁶.

1 - النساء : 59 .

2 - النساء : 65 .

3 - النساء : 80 .

4 - الأحزاب : 34 .

5 - آل عمران : 164 .

6 - الجمعة : 7 .

قال الإمام الشافعي :

" سمعت ممن أَرْضَى من أهل العلم بالقرآن يقول : الحكمة سنة رسول الله ﷺ " ¹.

ثانيا : من السنة النبوية الشريفة : إن الأحاديث النبوية الشريفة الدالة إلى حجية السنة والحائثة على اتباعها كثيرة جدا منها :

- 1 - عن عرباض بن سارية قال : صلى بنا رسول الله ﷺ صلاة الفجر، ثم وعظنا موعظة بليغة، ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب، فقال قائل يارسول الله كأنها موعظة مودّع فأوصنا، فقال : أوصيكم بتقوى الله، والسمع والطاعة، وإن كان عبدا حبشيا، فإنه من يعش منكم بعدي، فسيري اختلافا كثيرا، فعليكم بسنتي، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ، وإياكم والمحدثات، فإن كل محدثة بدعة ².
- 2 - عن المقدم بن معديكر الكندي أن رسول الله ﷺ قال : " يوشك الرجل متكئا على أريكة يحدث بحديث من حديثي، فيقول بيننا وبينكم كتاب الله عزوجل، فما وجدنا فيه من حلال استحللناه، وما وجدنا فيه من حرام حرّمناه، ألا وإن ما حرّم رسول الله ﷺ مثل ما حرّم الله ³.
- 3 - عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال : " لا ألفين أحدكم متكئا على أريكته، يأتيه الأمر مما أمرت به، أو نهيت عنه، فيقول : لا أدري، ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه ⁴.
- 4 - عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال : " لا تمنعوا إماء الله أن يصلين في المسجد " فقال ابن له : إنا لمنعهن، فقال : فغضب غضبا شديدا، وقال : أحدثك عن رسول الله ﷺ، وتقول : إنا لمنعهن ⁵.
- 5 - عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال : " من أطاعني، فقد أطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله، ومن أطاع أمري، فقد أطاعني ⁶.

ثالثا : تعذر العمل بالقرآن وحده :

والدليل على ذلك كما يأتي :

لقد شمل القرآن الكريم على نصوص مجملة وأخرى مشكلة، ولا بد للعمل بها من شرح يبيّنها ويوضحها، وهذه أمثلة لذلك :

- 1 - قوله تعالى : " وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة " ⁷ فهذه الآية يفهم منها وجوب كل من الصلاة والزكاة. ولكن لم توضح ماهية الصلاة، ولا كيفيتها، ولا وقتها، ولا عدد ركعاتها، وعلى من تجب، ومتى تجب ونفس الشيء بالنسبة للزكاة، فلم توضح ماهيتها، ولا عن تجب؟ وفي أي مال تجب؟، وما مقدار نصابها؟ وما شرط وجوبها... الخ ⁸.
- فجاءت السنة النبوية الشريفة فبينت وأجابت عن كل هذه التساؤلات.
- 2 - قوله تعالى : " الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن، وهم مهتدون " ⁹. فالآية لم توضح ما المراد بالظلم الذي جعل الله انتقاه شرطاً للأمن والاهتداء؟ أجميع أنواعه كما فهمه الصحابة؟ أم نوع منه؟ فما هو هذا النوع؟ ¹.

1 - الرسالة : 78-79 .

2 - الدارمي : السنن، المقدمة، باب : " اتباع السنة " 57/1.

3 - ابن ماجة : السنن : المقدمة، باب : " تعظيم حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - والتغليط على من عارضه " . 6/1 .

4 - ابن ماجة : المقدمة . باب : " تعظيم حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - والتغليط على من عارضه " . 7/1 .

5 - ابن ماجة : مقدمة السنن . 9-7/1 .

6 - البخاري، كتاب الأحكام، باب، قول الله تعالى : " أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم " 111/9 .

7 - البقرة : 43 و110، والنور : 56 .

8 - عبد الغني عبد الخالق : حجية السنة . 323 .

9 - الأنعام : 82 .

فجاءت السنة النبوية الشريفة، فبينت أن المقصود بالظلم في الآية هو الشرك، إذ لما نزلت هذه الآية: شق ذلك على الصحابة، وقالوا : أيّنا لم يظلم نفسه؟، فقال ﷺ : "ليس ما تظنون، إنما هو ما قال لقمان : "يا بني لا تشرك بالله إنّ الشرك لظلم عظيم"²، فدلّت السنة على أنّ المراد من الظلم خصوص الشرك.

رابعاً : عمل الصحابة بالسنة وتمسكهم بها :

والدليل على ذلك وقائع كثيرة منها :

- 1 - وقف عمر بن الخطاب على الركن أمام الحجر الأسود، ثم قال : " إني لأعلم أنك حجر، ولولم أر حبيبي - صلى الله عليه وسلم - قبلك، أو استلمك، ما استلمتك، ولا قبلك، " لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة "⁴³.
- 2 - قال سعيد بن المسيب رأيت عثمان قاعدا في المقاعد، فدعا بطعام مما مسته النار فأكله، ثم قام إلى الصلاة فصلى، ثم قال عثمان : قعدت مقعد رسول الله ﷺ - وأكلت طعام رسول الله، وصليت صلاة رسول الله ﷺ.
- 3 - عن عبد خير بن يزيد الخيواني الهمداني عن علي - رضي الله عنه - قال : كنت أرى باطن القدمين أحق بالمسح من ظاهرهما، حتى رأيت رسول الله ﷺ يمسح ظاهرهما "⁵.
- 4 - وقال علي - رضي الله عنه - في القيام للجنّاة : " قد رأينا رسول الله ﷺ - قام فقمنا، وقعد فقعدنا "⁶.
- 5 - جاءت امرأة إلى عبد الله بن مسعود فقالت : أنبئت أنك تنهى عن الواصلة؟ قال : نعم، فقالت : أشيء تجده في كتاب الله، أم سمعته عن رسول الله ﷺ؟ فقال : أجده في كتاب الله، وعن رسول الله فقالت : والله لقد تصفحت ما بين دفتي المصحف، فما وجدت فيه الذي تقول، قال : فهل وجدت فيه : "وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا "⁷، قالت : نعم، قال : فإنّي سمعت رسول الله ﷺ - ونهى عن النامصة، والواشرة، والواصلة، والواشمة إلا من داء "⁸.

رابعاً : من الإجماع :

قال الإمام الشافعي - رحمه الله - "أجمع الناس على أنه من استبان له سنة رسول الله ﷺ لم يكن له أن يدعها لقول أحد من الناس"⁹.

وقال ابن تيمية :

وليعلم أنه ليس أحد من الأئمة المقبولين عند الأمة قيولاً عاماً، يتعمد مخالفة رسول الله ﷺ - في شيء من سنته دقيق، ولا جليل، فإنهم متفقون اتفاقاً يقينياً على وجوب اتباع الرسول، وعلى أن كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله... "¹⁰.

1 - عبد الغني عبد الخالق : حجية السنة. 325 .

2 - لقمان : 13.

3 - الأحزاب : 21.

4 - أحمد : المسند بإسناد صحيح. 197/1 و 213/1.

5 - أحمد : المسند بإسناد صحيح. 103/2 .

6 - أحمد : المسند بإسناد صحيح. 52/2 .

7 - الحشر : 7.

8 - أحمد المسند. 21/6 ، والمقصود بـ: النامصة : هي التي تنتف الشعر من وجهها ترفيقاً لحواجبها، والواشرة : المرأة التي تحدد أسنانها، وترقق أطرافها، وتفعله المرأة الكبيرة تشبهاً بالشابات، والواصلة : التي تصل شعرها بأخر زورا وتغيريرا.

9 - ابن القيم : أعلام الموقعين. 361/2.

10 - رفع الملام على الأئمة الأعلام. 22-23.

حجية خبر الأحاد

اختلفت الآراء في العمل بخبر الواحد في فروع الشريعة الإسلامية إلى المذهبين الآتين :

المذهب الأول :

ذهب جمهور العلماء قديما إلى وجوب العمل بخبر الواحد¹ محتجين في ذلك بأدلة كثيرة، نحاول إيجازها على النحو الآتي :

أولا : من القرآن الكريم :

أ - قوله تعالى : "إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ"².

وجه الاستدلال :

"إن الله تعالى توعد على كتمان ما أنزله من البينات والهدى، وعليه فإنه على من سمعه من النبي ﷺ إظهاره ولم يفرق في الإظهار بين ما بلغه الواحد، وما بلغته الجماعة.

ب - قوله تعالى : "فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون"³.

وجه الاستدلال :

من المعلوم أن الفرقة ثلاثة، والطائفة إما واحد أو إثنان، والإنذار هو الخبر الذي يكون فيه تخويف حاصل بقول واحد أو اثنين، فلو لم يكن خبر الواحد حجة لما وجب الحذر على السامع المستفاد من قوله تعالى :

« لعلمهم يحذرون » فإنّ الترجي من الله تعالى محال، فيحمل على الطلب اللازم، وهو من الله تعالى أمر فيقتضي وجوب الحذر بإنذار الطائفة⁴.

ج - قوله تعالى : "ياأيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين"⁵.

1 - نهاية السؤل 230/2، والأحكام 244/1.

2 - البقرة : 159.

3 - التوبة : 122.

4 - وهبة الزحيلي : أصول الفقه الإسلامي 469.

5 - الحجرات : 6.

وجه الاستدلال :

إن النبا يقصد به الخبر وهو نكرة في سياق الشرط، فيعم كل خبر فيكون داخلا فيه الخبر الذي يتعلق بالرسول ﷺ قبل غيره لأهميته، وقد أوجب الله تعالى فيه التثبت لوجود الفسق، فإذا انتفى هذا السبب بأن كان المخبر ثقة عدلا قبل الخبر¹.

ثانيا : من السنة النبوية الشريفة :

هناك وقائع وأدلة كثيرة من السنة تدل على ضرورة العمل بخبر الواحد منها :

1- قوله ﷺ : فيما أخرجه الترمذي ورواه عنه ابن مسعود : "نضر الله عبدا سمع مقالتي، فحفظها ووعاها، وأداها، فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم : إخلاص العمل لله، والنصيحة للمسلمين، ولزوم جماعتهم، فإن دعوتهم تحيط من ورائهم"².

وجه الاستدلال : دعا الرسول ﷺ إلى استماع مقالته وكذا بالنصرة للقائم بذلك فيقول : "نضر الله عبدا" وفي رواية "امراء" وكل واحد من الكلمتين بمعنى الواحد، والرسول ﷺ لا يأمر أن يؤدي عنه إلا الذي تقوم به الحجة، فدل ذلك على وجوب العمل بخبر الواحد³.

2- قد صح عن النبي ﷺ- قبول خبر الواحد في وقائع متعددة منها :

أ - قبوله لشهادة الأعرابي في الهلال : عن ابن عباس قال : جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال : أبصرت الهلال الليلة، فقال : "أتشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله" قال : نعم، قال : "قم يا بلال فأذن في الناس أن يصوموا غدا"⁴.

ب - كما اشتهر بطريق التواتر عن النبي ﷺ- أنه بعث الأفراد وهم آحاد إلى أصقاع المعمورة لتبليغ الدعوة وتعليم الناس وأخذ الصدقات، وإبرام العهود وحلها، ومن ذلك أنه بعث أبا بكر الصديق واليا على الحج في السنة التاسعة ليقيم للناس مناسكهم، وليخبرهم عن رسول الله ﷺ - ما لهم وما عليهم. وولى عمر على الصدقات، وبعث علي في السنة التاسعة للناس في الموسم، فقرأ عليهم آيات من سورة براءة، وبعث معاذا لليمن، ودحية الكلبي بكتابه لهرقل الروم، وعبد الله بن حذافة السهمي بكتابه إلى كسرى، كما بعث عثمان إلى أهل مكة فيبلغه أنهم قتلوه فبايع لأجله بيعة الرضوان، وولى علي الصدقات : قيس بن عاصم، ومالك بن نويرة، والزبرقان بن بدر، وزيد بن حارثة، وعمرو بن العاص، وأسامة بن زيد وغيرهم⁵.

ثالثا : من عمل الصحابة : - رضوان الله عليهم - :⁶ إنه مما يدل على قبول العمل بخبر الواحد تلك الوقائع المختلفة والخارجة عن العد والحصر، والمأثورة عن الصحابة والمتفقة على العمل بخبر الواحد، والتي منها : - وعمله سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه بخبر حمل بن مالك في الجنين، وهو قوله : « كنت بين جارتين لي - يعني ضرتين - فضربت إحداهما الأخرى بمسطح، فألقت جنينا ميتا، ففضى فيه رسول الله ﷺ - بغزة، فقال عمر : لو لو نسمع بهذا لقضينا فيه بغير هذا، وفي رواية عنه أنه قال : كدنا نقضي فيه برأينا.

1 - أحمد عمر هاشم : قواعد أصول الحديث 154.

2 - السنن : 142/4. وقال عقبه : حسن صحيح.

3 - أحمد عمر هاشم : قواعد أصول الحديث 154.

4 - أبو داود : كتاب الصوم، باب : "في شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان". 302/2، وابن ماجه : كتاب : الصوم، باب : "ما جاء في الشهادة على رؤية الهلال". 529/1، والبيهقي : السنن الكبرى، كتاب : الصيام، باب : "الشهادة على رؤية هلال رمضان". 211/4-212.

5 - سهير رشاد : خبر الواحد في السنة. 45-46.

6 - راجع هذه الوقائع في الأمدي : الإحكام. 256-255/1، وانظر ابن قدامة : روضة الناظر. 93-94 فقد تعرض هو الآخر لكثير من هذه الوقائع.

- وعنه أيضا أنه كان لا يرى توريت المرأة من دية زوجها حتى أخبره الضحاك بن سفيان أن رسول الله ﷺ كتب إليه أن يورث امرأة أشيم الضبابي من ديته، فرجع إليه.
- وعنه أيضا أنه كان يرى في الأصابع نصف الدية، ويفاضل بينها، فيجعل في الخنصر ستة، وفي البنصر تسعة وفي الوسطى والسبابة عشرة عشرة، وفي الإبهام خمسة عشرة، ثم رجع إلى خبر عمرو بن حزم أن في كل أصبع عشرة.
- وعمل عثمان وعلي - رضي الله عنهما - بخبر فريعة بنت مالك في اعتداد المتوفى عنها زوجها في منزل زوجها، وهو أنها قالت : جنّت إلى النبي ﷺ - بعد وفاة زوجي أستأذنه في موضع العدة، فقال ﷺ : "امكثي حتى تنقضي عدتك".
- ومن ذلك عمل علي - رضي الله عنه - بخبر الواحد وذلك في قوله : "كنت إذا سمعت من رسول الله حديثا نفعتني الله بما شاء منه، وإذا حدثني غيره حلفته، فإذا حلف صدقته".
- وعمل ابن عباس بخبر سعيد الخدري في الربا في النقد بعد أن كان لا يحكم بالربا في غير النسيئة.
- وعمل زيد بن ثابت بخبر امرأة من الأنصار أن الحائض تنفر بلا وداع.
- ومن ذلك ما روي عن أنس بن مالك أنه قال : كنت أسقي أبا طلحة، وأبا عبيدة، وأبي بن كعب شرابا من فضيخ التمر، إذ أتانا أت، فقال : إن الخمر قد حرمت، فقال أبو طلحة : قم يا أنس إلى هذه الجرار فاكسرها، قال : فقممت إلى مهراس لنا فضربت بها بأسفلها، حتى تكسرت.

- ومن ذلك عمل أهل قباء في التحول عن القبلة بخبر الواحد.¹

رابعاً : من الإجماع :

قال ابن حزم : " فإن جميع أهل الإسلام كانوا على قبول خبر الواحد الثقة عن النبي ﷺ يجري على ذلك كل فرقة في عملها كأهل السنة، والخوارج والشيعة، والقدرية، حتى حدث متكلموا المعتزلة بعد المائة من التاريخ فخالفوا الإجماع في ذلك"².

خامساً : من المعقول : هناك أدلة كثيرة عقلية منها :

أ - أنه لو اقتصر العمل على الأدلة القطعية من كتاب وسنة متواترة، لتعطلت الأحكام وذلك لندرة القواطع، وقلة مدارات اليقين³.

ب - أن الخبر يحتمل الصدق والكذب، ووجود العدالة المشترطة في الراوي يرجح جانب الصدق على جانب الكذب، ومن المقرر أنه يجب العمل بما ترجح صدقه⁴.

ج - إن الناس متفقون على وجوب العمل بخبر الواحد في الفتوى والشهادة، والأمور الدنيوية، كإخبار الطبيب بمضرة شيء، فيقاس قبوله عليها في الأشياء الأخرى.

نظرة أئمة المذاهب الأربعة للعمل بخبر الواحد :

اختلفت شروطهم وتقييداتهم للعمل به على النحو الآتي :

- رأي أبي حنيفة :

اشترط أبو حنيفة في قبول خبر الواحد شروطاً منها :

1 - ألا يخالف السنة المشهورة سواء أكانت سنة فعلية أم قولية عملاً بأقوى الدليلين.

2 - ألا يخالف المتوارث بين الصحابة والتابعين، في أي بلد نزلوه دون اختصاص بمصر دون مصر.

3 - ألا يخالف عمومات الكتاب أو ظواهره، فإن الكتاب قطعي الثبوت، وظواهره وعموماته قطعية الدلالة، والقطعي يقدم على الظني، أما إذا لم يخالف الخبر عاماً أو ظاهراً في الكتاب، بل كان بياناً لمجمل فيه فإنه يأخذ به حيث لا دلالة فيه بدون بيان.

4 - أن يكون راوي الحديث فقيهاً إذا خالف الحديث قياساً جلياً، لأنه إذا لم يكن فقيهاً يجوز أن يكون قد رواه على المعنى فأخطأ.

5 - أن لا يكون فيما تعم به البلوى ومنه الحدود والكفارات التي تدرأ بالشبهات، لأن العادة قاضية أن يسمعه الكثير دون الواحد أو الاثنين، فلا بد والحالة هذه من أن يشتهر أو تتلقاه الأمة بالقبول.

6 - ألا يسبق طعن أحد السلف فيه.

7 - ألا يعمل الراوي بخلاف خبره، كحديث أبي هريرة في غسل الإناء من ولوغ الكلب سبعا إحداهن بالتراب، فإنه مخالف لفتوى أبي هريرة إذ اكتفى بالغسل ثلاثاً كما روى الدارقطني، فترك أبو حنيفة العمل به لمخالفة راويه له.

8 - ألا يكون الراوي منفرداً بزيادة في المتن أو السند عن الثقات، فإن زاد شيئاً من ذلك كان العمل على ما رواه الثقات احتياطاً في دين الله، ولا تقبل زيادته⁵.

- رأي الإمام مالك :

1 - الأمدى : الإحكام. 256/1.

2 - ابن حزم : الإحكام. 102/4.

3 - سهير رشاد : خبر الواحد في السنة. 35-36.

4 - وهبة الزحيلي : أصول الفقه الإسلامي. 469/1.

5 - الكوثري : تأنيب الخطيب. 153-154، ومحمد محمد أبو زهو : الحديث والمحدثون. 281-282.

اشترط الإمام مالك لقبول العمل بخبر الواحد أن لا يعمل على خلافه الجمهور والجم الغفير من أهل المدينة، إذ أن عملهم بمنزلة روايتهم عن رسول الله ﷺ ورواية جماعة عن جماعة أولى بالقبول من رواية فرد عن فرد¹.

- رأي الإمام الشافعي :

اشترط الشافعي لقبول خبر الأحاد شروطا دقيقة في الراوي وهي :

- 1 - أن يكون ثقة في دينه معروفا بالصدق في حديثه.
- 2 - أن يكون عاقلا لما يحدث فاهما له، بحيث يستطيع أداء الحديث بحروفه كما سمع أو بألفاظ مساوية له، لا يحدث به على المعنى.
- 3 - أن يكون ضابطا لما يرويه بأن يكون حافظا له إن حدّث به من كتابه.
- 4 - أن يكون الخبر غير مخالف لحديث أهل العلم بالحديث إن شاركهم في موضوعه، وتشتترط هذه الشروط الأربعة في كل طبقة من طبقات الرواة حتى ينتهي الحديث موصولا إلى النبي ﷺ أو إلى من دونه من التابعين.

¹ - أبو زهو : الحديث والمحدثون. 281.

وفي الجملة : إن شرط العمل بخبر الواحد عند الشافعية هو صحة السند واتصاله، ولذا لم يعمل الشافعي بالمرسل إلا بشروط¹ كما سنبينه عند تناولنا للحديث المرسل - إن شاء الله تعالى -

- رأي أحمد بن حنبل :

لم يشترط أحمد بن حنبل في العمل بخبر الواحد إلا صحة السند².

وعليه نقول : من خلال ما سبق يتبين أن الحنابلة أكثر الفقهاء عملاً به ثم المالكية، يليهم الشافعية ثم الحنفية.

المذهب الثاني :

أنكر العمل بخبر الواحد كل من القاشاني، والرافضة، وابن داود³، والجبائي وجماعة من المتكلمين⁴ واحتجوا على ما ذهب إليه بأدلة منها :

أولاً : من القرآن الكريم :

- قوله تعالى : « ولا تقف ما ليس لك به علم »⁵ وقوله تعالى : " وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون " ⁶ وقوله تعالى : " إن يتبعون إلا الظن " ⁷.

وجه الاستدلال : ذكر الله تعالى ذلك في معرض الذم، والعمل بخبر الواحد علم بغير علم وبالظن، فكان ممتنعاً⁸.

ثانياً : من السنة النبوية الشريفة :

- ما روي عن النبي ﷺ أنه توقف في خبر ذي اليمين، حين سلم النبي ﷺ من اثنتين، وهو قوله : " أقصرت الصلاة أم نسيت " حتى أخبر أبو بكر وعمر ومن كان في الصف بصدقه فأتم وسجد للسهو.

1 - وهبة الزحيلي : اصول الفقه الإسلامي. 473-472/1.

2 - المرجع نفسه. 473/1.

3 - نهاية السؤل. 230/2.

4 - الأمدي : الأحكام. 244/1.

5 - الإسراء : 36.

6 - البقرة : 169.

7 - النجم : 28.

8 - الأمدي : الأحكام. 257/1.

ثالثا : من المعقول :

هناك أدلة عقلية كثيرة منها :

- 1 - أنه لو جاز التعبد بخبر الواحد، إذا ظن صدقه في الفروع، لجاز ذلك في الرسالة والأصول، وهو ممتنع.
- 2 - أن الأصل براءة الذمة من الحقوق والعبادات وتحمل المشاق، وهو مقطوع به، فلا تجوز مخالفته بخبر الواحد مع كونه مظنوناً.
- 3 - إن العمل بخبر الواحد يفضي إلى ترك العمل بخبر الواحد لأنه ما من خبر إلا ويجوز أن يكون معه خبر آخر مقابل له.
- 4 - إن قبول خبر الواحد تقليد لذلك الواحد، فلا يجوز للمجتهد ذلك، كما لا يجوز تقليده لمجتهد آخر¹.

رابعا : الرد لبعض أخبار الأحاد من طرف الصحابة :

- ومن ذلك رد أبي بكر الصديق - رضي اله عنه - لخبر المغيرة بن شعبة في توريث الجدة للسدس حتى شهد معه محمد بن مسلمة.
- رد عمر لخبر أبي موسى الأشعري الذي رواه الشيخان في الاستئذان ثلاثا وهو : "إذا استأذن أحدكم ثلاثا فلم يؤذن له فليرجع" حتى شهد له أبو سعيد الخدري.
- وكانكار عائشة - لحديث ابن عمر المتفق عليه : "إن الميت يعذب ببكاء أهله عليه" لأن الله تعالى يقول : "ولا تزر وازرة وزر أخرى"^{2,3}.
- ### والخلاصة:

أن ما ذهب إليه الجمهور هو عين الحق في هذه المسألة : وذلك لما يأتي :

- 1 - الوقائع الكثيرة التي وقعت في عهد الرسول ﷺ وعمل فيها بالواحد كإرسال أحاد الصحابة للتعليم أو لتبليغ كتبه للرؤساء والملوك.
- 2 - الوقائع الكثيرة التي وقعت في عهد الصحابة وعملوا فيها بخبر الواحد كما رأينا في ثنايا هذه المسألة.
- 3 - إن توقف الرسول ﷺ في خبر ذي اليمين لتوهمه غلظه وذلك لبعده انفراده بمعرفة ذلك دون غيره ممن حضر الصلاة من ذلك الجمع الكثير، ومع ظهور أماره الوهم في خبر الواحد يجب التوقف فيه وحيث وافقه الباقون على ذلك ارتفع حكم الأماره الدالة على وهم ذي اليمين، وعمل بموجب خبره، كيف وأن عمل النبي ﷺ بخبر أبي بكر وعمر مع خبر ذي اليمين عمل بخبر لم ينته إلى حد التواتر وهو موضع النزاع⁴.
- 4 - ونفس الشيء بالنسبة لتوقف أبي بكر الصديق في خبر المغيرة بن شعبة فإن شهادة محمد بن مسلمة معه لا تخرجه عن أحاده وكذا بالنسبة لتوقف عمر في قبول خبر أبي موسى الأشعري حتى شهد معه أبو سعيد الخدري لا يخرجه عن كونه أحادا. أما إنكار السيدة عائشة لحديث ابن عمر فلما رأت من معارضته للقرآن الكريم. - والله أعلم -

1 - الأمدي : الأحكام. 257/1.

2 - فاطر : 18.

3 - الأمدي : الأحكام. 256/1.

4 - الأمدي : الأحكام. 258/1.

منزلة السنة من القرآن الكريم

إن مكانة السنة النبوية الشريفة مع القرآن الكريم، وذلك من حيث دلالتها على ما فيه على ثلاثة أقسام :

- القسم الأول :

أن تدل على حكم دلّ عليه الكتاب من جميع الوجوه، فتكون موافقة له من حيث الإجمال والبيان، والاختصار والشرح، وواردة معه مورد التأكيد وذلك مثل : قوله ﷺ : " بني الإسلام على خمس... " مع قوله تعالى : " وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة "1، وقوله : "يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام"2، وقوله : " والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا"3.

ومثل قوله ﷺ : " لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب من نفسه". فإنه يوافق قوله تعالى : " ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقاً من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون"4. ومثل قوله ﷺ : " انقوا الله في النساء فإنهن عوان عندكم، أخذتموهن بأمانة الله، واستحللتم فروجهن بكلمة الله".

فإنه يوافق قوله تعالى : " وعاشروهن بالمعروف"5.

القسم الثاني :

أن تبين ما في القرآن الكريم، كأن تفصل مجمله أو توضح مشكله، أو تقيد مطلقه، أو تخصص عامه، وذلك كالأحاديث التي فصلت مجمل الصلاة، والزكاة.

وكالأحاديث التي بينت أن المراد من الخيط الأبيض، والخيط الأسود في قوله تعالى : " حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود"6. بياض النهار وسواد الليل. وأن المراد بالكنز في قوله تعالى : " والذين يكنزون الذهب والفضة... "7 عدم إخراج الزكاة. وأن اليد في قوله تعالى : " فاقطعوا أيديهما... "8 مقيدة باليمين.

1 - البقرة : 42.

2 - البقرة : 183.

3 - آل عمران : 97.

4 - البقرة : 188.

5 - النساء : 19.

6 - البقرة : 187.

7 - التوبة : 34.

8 - المائدة : 89.

وأن المراد بالظلم في قوله تعالى: "الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم"¹. خصوص الشرك، وأغلب السنة من هذا النوع، ولهذه الغلبة، وصفت بأنها مبينة للكتاب².

القسم الثالث :

أن تضيف حكما سكت عنه القرآن، ولم ينص عليه، ولا عما يخالفه، والأمثلة على ذلك كثيرة جدا : كالأحاديث التي دلت على التحريم بالرضاع مثلما يحرمه النسب، وكتحريم الجمع بين المرأة وعمتها، والمرأة وخالتها، وكتشريع الشفعة، والرهن في الحضر، وبيان ميراث الجدة للسدس، والحكم بشاهد ويمين، ووجوب رجم الزاني المحصن، ووجوب الكفارة على منتهك حرمة رمضان.

شبهات حول السنة والجواب عنها

لقد برزت فرق تنكر السنة إما جملة، وإما تفصيلا، وإما برّد وإنكار ما ورد في السنة زائدا عما في القرآن الكريم، وقد اعتمدوا فيما ذهبوا إليه على شبه واهية، لا تقنع من كان له أدنى حظ من العلم/ وسوف نورد في هذه العجالة أهم هذه الشبه مذيّلين كل شبهة بما يناسبها من الردّ الذي يفصح عن بطلانها، وذلك على النحو الآتي :

الشبهة الأولى :

إن الله تعالى يقول: "ما فرطنا في الكتاب من شيء"³، ويقول: "ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء"⁴. وجه استدلالهم منها : إن الآيتين قد بينتا بأن الكتاب قد حوى علم كل شيء، وأنه قد بينه بيانا لا يحتاج فيه معه إلى السنة أو غيرها، وإلا لكان الكتاب مفرطا فيه، ولما كان تبيانا لكل شيء.

الرد على هذه الشبهة :

والجواب عن هذه الشبهة سوف يكون من :

1 - أن الكتاب الوارد في الآية الأولى ليس المراد به القرآن الكريم، وإنما المراد به اللوح المحفوظ، فإنه الذي حوى كل شيء، واشتمل على جميع أحوال المخلوقات كبيرها، وصغيرها، جليلها ودقيقها، ماضيها وحاضرها ومستقبلها على التفصيل التام⁵.

2 - أن المراد من قوله تعالى: "ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء" هو أن القرآن الكريم بيان لأمر الدين إما بطريق النص، وإما بطريق الإحالة على السنة، وإلا لتناقضت هذه الآية مع قوله تعالى: "ونزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم"⁶.

وهذا المعنى بعينه هو المراد من قوله تعالى: "ما فرطنا في الكتاب من شيء"، وقد أمر القرآن بامتنال ما جاءنا عن الرسول ﷺ من أمر ونهي، قال تعالى: "وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا"^{7،8}.

3 - هذا إضافة إلى أن البيان الوارد في الآية الثانية هو اسم جامع لمعاني الأصول منشعبة الفروع، فجماع ما أبان الله لخلق في كتابه مما تعبد بهم به لما مضى من حكمه جلّ ثناؤه من وجوه:

1 - الأنعام : 82.

2 - عبد الغني عبد الخالق : حجية السنة : 497.

3 - الأنعام : 38.

4 - النحل : 89.

5 - عبد الغني عبد الخالق : حجية السنة. 384.

6 - النحل : 44.

7 - الحشر : 7.

8 - شعبان محمد إسماعيل : مصادر التشريع الإسلامي. 205-206.

أ - فمنها ما أبانه لخلقه نصا مثل جمل فرائضه في أن عليهم صلاة وزكاة، وصوما وحجا، وأنه حرّم الفواحش ما ظهر منها وما بطن، ونصّ الزنا والخمر، وأكل الميتة، والدم، ولحم الخنزير، وبين لهم كيف فرض الوضوء مع غير ذلك مما تبين نصا.

ب - ومنها ما أحكم فرضه بكتابه، وبين كيف هو على لسان نبيه ﷺ مثل عدد الصلاة والزكاة، ووقتها وغير ذلك من فرائضه التي أنزل من كتابه.

ج - ومنها ما سنّ رسول الله ﷺ مما ليس لله فيه نص حكم، وقد فرض الله تعالى في كتابه طاعة رسوله ﷺ والانتهاة إلى حكمه، فمن قبل عن رسول الله، فبفرض الله قبل.

د - ومنها ما فرض الله على خلقه الاجتهاد في طلبه، وابتلى طاعتهم في الاجتهاد، كما ابتلى طاعتهم في غيره، مما فرض عليهم¹.

قال الشافعي معقبا عما سبق :

"فكل من قبل عن الله فرائضه في كتابه، قبل عن رسول الله سننه، بفرض الله طاعة رسوله على خلقه، وأن ينتهوا إلى حكمه، ومن قبل عن رسول الله، فعن الله قبل، لما افترض الله من طاعته، فيجمع القبول لما في كتاب الله ولسنة رسول الله القبول لكل واحد منهما عن الله، وإن تفرقت فروع الأسباب التي قبلت بها عنهما"².

4 - أن كل ما يحكم به النبي ﷺ هو عين كتاب الله تعالى، ودليل ذلك: ما أخرجه البخاري : عن أبي هريرة، وزيد بن ثابت قالا : كنا عند النبي ﷺ فقام رجل فقال : أنشدك الله إلا ما قضيت بيننا بكتاب الله، فقام خصمه، وكان أفضه منه، فقال: اقض بيننا بكتاب الله، وأذن لي، قال : "قل" قال : إن ابني كان عسيفا على هذا³، فزني بامرأته، فافتديت منه بمائة شاة وخادم، ثم سألت رجالا من أهل العلم، فأخبروني أن على ابني جلد مائة وتعريب عام، وعلى امرأته الرجم، فقال النبي ﷺ : والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله جلّ ذكره، المائة شاة والخادم ردّ، وعلى ابنك جلد مائة، وتعريب عام، واغدي يا أنيس على امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها" فغدا عليها، فاعترفت، فرجمها..."⁴.

قال الواحدي : "وليس للرجم والتعريب ذكر في نص الكتاب، وهذا يدل على أن ما حكم به النبي ﷺ فهو عين كتاب الله"⁵.

الشبهة الثانية :

إن الأحاديث المنسوبة للنبي ﷺ فيها الضعيف والموضوع، مما يدعو هذا إلى رفع الثقة بالأحاديث جميعا حيث لا يمكننا التمييز بين ما يحتج به منها وما لا يحتج.

الرد على هذه الشبهة :

إن وهاء هذه الشبهة يّن، وذلك لكون علماء الحديث بينوا منزلة الأحاديث من حيث القبول والرد حتى أفردوا لذلك فنا خاصا يسمى "مصطلح الحديث" وألفوا فيه الكتب والرسائل، وكذلك فعلوا في تاريخ الرواة، وأفردوا لذلك فنا أسموه "فن الجرح والتعديل"⁶.

الشبهة الثالثة :

إن بعض الأحاديث المروية عن الرسول ﷺ تتناقض مع الدليل العقلي القاطع، والاكتشافات العلمية الحديثة، ولا مخلص من ذلك إلا بالاعتصار على القرآن الكريم وحده¹.

1 - السباعي : السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي. 156.

2 - الرسالة : 33.

3 - أي كان مستخدما عنده. الفيروزأبادي : القاموس المحيط، مادة : "عسف". 175/3.

4 - البخاري : كتاب المحاربيين من أهل الكفر والردة، باب : "الاعتراف بالزنا". 300-299/8.

5 - الرازي : التفسير الكبير. 41-40/4.

6 - شعبان محمد إسماعيل : مصادر التشريع الإسلامي. 210.

الرد على هذه الشبهة :

إن القاعدة في الشريعة الإسلامية وجوب الأخذ بظواهر القرآن والحديث الثابت ما لم يقد دليل عقلي قاطع ينافي ظاهر شيء من ذلك، فإن قام دليل عقلي قاطع ينافي ظاهر آية أو حديث كان علينا تأويل هذا الظاهر وذلك للرجوع به إلى معنى محتمل يحصل به التوفيق بين ذلك النص، وبين الدليل العقلي القاطع، وليس في القرآن، ولا في الأحاديث الثابتة عن رسول الله ﷺ شيء يخالف ظاهره الدليل العقلي القاطع، إلا ويمكن تأويل ظاهره، والتوفيق بينه، وبين ذلك الدليل، أما النصوص التي لا تقبل التأويل، ومعانيها متعينة، فلا شيء منها يخالف الدليل العقلي القاطع، ولا يمكن أن يقام دليل عقلي على مخالفتها².

تقسيم الخبر باعتبار وصوله إلينا (أي باعتبار طريقه)

ينقسم الخبر باعتبار وصوله إلينا إلى قسمين :

1 - إما أن تكون له طرق غير محصورة بعدد معين فهذا هو المتواتر.

2 - وإما أن تكون له طرق محصورة بعدد معين فهذا هو الأحاد.

وستتناول هذا الباب خلال الفصلين الآتيين.

- الحديث المتواتر.

تعريفه : أ - لغة : التواتر هو التتابع يقال : تواترت الخيل إذا جاءت يتبع بعضها بعضاً، ومنه جاءوا تترى أي متتابعين، وترا بعد وتر³. والمواترة المتابعة ولا تكون بين الأشياء إلا إذا وقعت بينها فترة وإلا فهي مداركة ومواصلة⁴.

ب - اصطلاحاً : الحديث المتواتر : هو الذي يرويه جمع كثير عن جمع كثير يؤمن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم إلى انتهاء السند وكان مستندهم الحس⁵.

أقسام المتواتر :

ينقسم المتواتر إلى قسمين هما :

1 - التواتر اللفظي :

وهو ما تواتر لفظه ومعناه مثل حديث : "من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار" فهذا الحديث ذكره أبو بكر البزار في مسنده أنه رواه عن رسول الله ﷺ نحو من أربعين رجلاً من الصحابة⁶ وقال ابن الصلاح رواه اثنان وستون من الصحابة⁷ وفيهم العشرة المشهود لهم بالجنة، وليس في الدنيا حديث اجتمع على روايته العشرة غيره، ولا يُعرف حديث يروى عن أكثر من ستين نفساً من الصحابة عن رسول الله ﷺ إلا هذا الحديث الواحد⁸ وقال غيره رواه أكثر من مائة نفس، وفي شرح مسلم للنووي رواه نحو مائتين، قال العراقي : وليس في هذا المتن بعينه، ولكنه في مطلق الكذب، والخاص بهذا المتن رواية بضعة وسبعين صحابياً⁹.

2 - التواتر المعنوي :

1 - المصدر نفسه. 211.

2 - المصدر نفسه. 211.

3 - الفيومي : المصباح المنير، مادة "وتر". 890/2.

4 - الرازي : مختار الصحاح، مادة : "وتر". 708.

5 - نور الدين عتر : منهج النقد في علوم الحديث. 404.

6 - ابن الصلاح : علوم الحديث. 267 والمقدمة. 157.

7 - السيوطي : تدريب الراوي. 160/2.

8 - ابن الصلاح : علوم الحديث. 269، والمقدمة. 157.

9 - السيوطي : تدريب الراوي. 160/2.

وهو ما اختلف الرواة في لفظه ومعناه غير أنهم اتفقوا على معنى كلي كأحاديث رفع اليدين في الدعاء فقد ورد عنه ﷺ نحو مائة حديث فيه رفع يديه في الدعاء، لكنها في قضايا مختلفة، فكل قضية منها لم تتواتر والقدر المشترك فيها هو الرفع عند الدعاء فإنه تواتر باعتبار المجموع¹.

العدد المطلوب في المتواتر :

اختلفت آراء العلماء في ذلك إلى قولين :

- القول الأول :

عدم اشتراط أي عدد بعينه وإنما يشترط في هذا الجمع استحالة تواطئهم عن الكذب، قال ابن حجر : "فلا معنى لتعيين العدد على الصحيح"².

القول الثاني :

اشتراط توفر عدد معين في طبقات رواته. وقد اختلفت آراؤهم في ذلك فهناك من اشتراط أربعة بناء على أن العدد الذي تثبت به الشهادة على الزنا أربعة كما في قوله تعالى : "لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء"³ وقد قال القاضي الباقلاني : ولا يكفي الأربعة وما فوقها صالح، وتوقف في الخمسة، وهناك من قال سبعة، وقال الأصطخري أقله عشرة قال السيوطي : وهو المختار لأنه أول جموع الكثرة، وقيل اثنا عشر بناء على أنه العدد الذي تصح به الجمعة، وقيل أربعون، وقيل سبعون عدة أصحاب موسى عليه السلام، وقيل ثلاثمائة وبضعة عشرة عدة أصحاب طالوت وأهل بدر⁴.

والحق الذي نراه هو عدم اشتراط عدد بعينه وإنما توفر استحالة عدم التواطؤ على الكذب، هذا فضلا عن كون جميع ما علل به هؤلاء المشترطون لهذه الأعداد غير وجيه وذلك لكون هذه الأعداد في قضايا بعيدة كل البعد عن موضوع المتواتر.

مضان الحديث المتواتر :

- 1 - الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة للإمام جلال الدين السيوطي وقد رتبته على الأبواب وأورد فيه كل حديث بأسانيد من خرجه وطرقه.
- 2 - قطف الأزهار للسيوطي وهو تلخيص للأزهار المتناثرة السابق الذكر، وقد اقتصر فيه على عزو كل طريق لمن أخرجها من الأئمة⁵.
- 3 - نظم المتناثر من الحديث المتواتر لأبي عبد الله محمد بن جعفر الكتاني، والكتاب عبارة عن استدراك على كتاب السيوطي⁶.
- 4- إتحاف ذوي الفضائل المشتهرة بما وقع من الزيادة على الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة" وهو أيضا استدراك على كتاب السيوطي⁷.

1 - السيوطي : تدريب الراوي. 162/2.

2 - ابن حجر : نزهة النظر. 7.

3 - النور : 13.

4 - ابن قدامة : روضة الناظر. 88، والسيوطي : تدريب الراوي. 160/2.

5 - السيوطي : تدريب الراوي. 161/2.

6 - نور الدين عتر : منهج النقد في علوم الحديث. 408.

7 - المصدر نفسه. 408.

- الآحاد:

تعريفه: وهو الذي لم تتوفر فيه شروط الحديث المتواتر. وينقسم إلى ثلاثة أقسام هي: المشهور، العزيز، الغريب.

أولاً: الحديث المشهور:

- تعريفه:

أ - لغة: اسم مفعول مأخوذ من الشهرة، تقول: شهرت الحديث شهراً وشهرة أفضيته¹ والشهرة وضوح الأمر² وسمي الحديث المشهور مشهوراً لوضوح أمره.

ب - اصطلاحاً: عرفه ابن حجر بقوله: المشهور ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين ولم يبلغ حد التواتر³.

ملاحظة: هناك من أطلق مسمى المستفيض على المشهور وقال بأنهما واحد وهناك من غير بينهما، فرأى أن المستفيض: ما كان عدد رواته متساوياً في جميع الطبقات من أول السند إلى منتهاه.

والمشهور ما لم يقل عدد رواته عن ثلاثة ولم يصلوا إلى درجة التواتر سواء تساوى عددهم في الطبقات كلها أو اختلف، وعليه نقول بأن المشهور أعم من المستفيض⁴.

- أمثلة عن الحديث المشهور:

1 - حديث: "إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء..."

الفرق بين المشهور الاصطلاحي والمشهور على ألسنة الناس:

إن شهرة الحديث أمر نسبي فمنه ما هو مشهور عند أهل الحديث خاصة وهو المشهور الاصطلاحي الذي لا يقل عدد رواته عن ثلاثة، ولم يصلوا لدرجة التواتر بخلاف المشهور على الألسنة فقد يشمل ما له إسناد واحد، وقد لا يوجد له إسناد أصلاً - وعليه نقول إن ما اشتهر على الألسنة يكون أعم مما اشتهر عند المحدثين⁵.

1 - الفيومي: المصباح المنير، مادة: "شهر" 445/1.

2 - الرازي: مختار الصحاح، مادة: "شهر" 349.

3 - السيوطي: تدريب الراوي، 157/2، وابن حجر: نزهة النظر، 10.

4 - أحمد عمر هاشم: قواعد أصول الحديث، 158.

5 - محمد عجاج الخطيب: الوجيز في علوم الحديث، 339-338.

حكم المشهور :

إن الحكم على المشهور مرجعه للأوصاف التي تجامع الشهرة من الصحة والحسن والضعف بل والوضع، والمدار حينئذ في القبول والرد والاحتجاج وعدمه على الصفة المجامعة للشهرة، وعليه نقول : قد يكون المشهور صحيحا وقد يكون حسنا وقد يكون ضعيفا، وقد يكون موضوعا لا أصل له¹.

ثانيا : الحديث العزيز :

تعريفه :

أ - لغة : هو صفة مشبهة مأخوذ من عزّ يعزّ بفتح العين، إذا قوي وعضد ومنه قوله تعالى : "فعرّزنا بثالث"² وقيل من عزّ يعزّ بكسر العين إذا صار قليلا نادرا، لا يكاد يوجد³.

- اصطلاحا : وهو الذي لا يرويه أقل من اثنين وبه قال ابن حجر⁴.

وذهب غير ابن حجر في تعريفه إلى أنه رواية اثنين أو ثلاثة فلم يفرقوا بينه وبين المشهور وممن قال منهم بذلك ابن منده وتبعه على قوله ابن الصلاح، أما شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر وغيره فإنهم خصوا الثلاثة فما فوقها بالمشهور والاثنين بالعزيز لعزته أي قوته بمجيئه من طريق أخرى⁵.

وجود العزيز :

ذهب ابن حبان إلى أن رواية اثنين عن اثنين لا توجد أصلا، ولكن رد عليه الحافظ ابن حجر بأنه إن أراد رواية اثنين فقط فيسلم، وأما صورة العزيز التي حررها فموجودة بأن لا يرويه أقل من اثنين عن أقل من اثنين⁶.

مثاله :

مارواه الشيخان من حديث أنس، والبخاري من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: "لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين".

فهذا الحديث رواه عن أنس قتادة وعبد العزيز بن صهيب، ورواه عن قتادة شعبة وسعيد بن المسيب ورواه عن عبد العزيز بن صهيب إسماعيل بن عليّة وعبد الوارث، ورواه عن كل جماعة لا يقل عددها عن اثنين⁷.

فهذا الحديث رواه عن النبي ﷺ إثنان وهما أنس (ت90هـ) وأبو هريرة (ت57هـ) ورواه عن أنس إثنان من التابعين وهما قتادة (ت117هـ) وعبد العزيز بن صهيب (ت130هـ)، ورواه عن قتادة إثنان وهما شعبة بن الحجاج (ت160هـ) وسعيد بن المسيب (ت93هـ) وعبد الوارث بن سعيد بن ذكوان التميمي (ت180هـ). ثم رواه عن كل واحد جماعة هم أكثر من اثنين.

حكمه :

إن العزة راجعة إلى العدد قلة وكثرة ولم يكن لها مساس بالراوي أصلا وعليه فإنه يمكن أن تجتمع مع العزة الصحة أو الحسن أو الضعف وحينئذ فحكم العزيز يناط بما يجامع العزة من الأوصاف فإن كان عزيزا صحيحا أو حسنا فهو حجة وإن كان ضعيفا فلا يحتج به⁸.

ثالثا : الغريب :

1 - القمودي : المنهج الحديث في مصطلح الحديث. 41.

2 - يس : 13.

3 - الرازي : مختار الصحاح، مادة : "عزز" 429.

4 - ابن حجر: نزاهة النظر. 11.

5 - السيوطي : تدريب الراوي. 163/2.

6 - ابن حجر: نزاهة النظر. 12 والسيوطي: تدريب الراوي. 163/2.

7 - السيوطي: تدريب الراوي. 163/2، وابن حجر: نزاهة النظر. 12 - 13.

8 - القمودي: المنهج الحديث. 41.

- تعريفه : أ - لغة : هو المنفرد البعيد عن أهله وأقاربه¹.
- أقسام الغريب : (وتعريفاته الإصطلاحية)
- أولاً : غريب المتن .
 - ثانياً : غريب السند .
 - ثالثاً : غريب بعض السند .
 - رابعاً : غريب بعض المتن .
 - خامساً : غريب المتن .
 - سادساً : غريب تفرد بالعمل به أهل بلد أو مصر بعينه.

¹ - الرازي: مختار الصحاح، مادة" غرب" 470، والفيومي: المصباح المنير مادة"غرب" 2 - 607.

سابعاً : وهناك من رأى أن الغريب ينقسم إلى قسمين :

- القسم الأول :

الغريب المطلق : وهو ما وقع التفرد به في أصل السند، وهو طريقه من جهة الصحابي بأن لا يرويه عن النبي ﷺ إلا صحابي واحد، أو لم يروه عن الصحابي إلا تابعي واحد، وخصه ابن حجر بما انفرد به التابعي عن الصحابي.

- القسم الثاني :

الغريب النسبي: وهو الذي حصل التفرد فيه في أثناء السند بأن يرويه عن التابعي أو من دونه واحد، وسمي بالغريب النسبي لأن التفرد حصل بالنسبة إلى راوي معين، وإن كان مشهوراً في الأصل.

ومثاله : حديث شعب الإيمان: "الإيمان بضع وستون شعبة والحياء شعبة من الإيمان" أخرجه الترمذي هذا الحديث تفرد به أبو صالح عن أبي هريرة، وتفرد به عبد الله بن دينار عن أبي صالح، فهو فرد نسبي حصل فيه التفرد بالنسبة لعبد الله بن دينار عن أبي صالح، وهو فرد مطلق بالنسبة لأبي صالح عن أبي هريرة.

العلاقة بين الفرد والغريب :

قال ابن حجر :

" الغريب والفرد مترادفان لغة واصطلاحاً، إلا أن أهل الاصطلاح غيروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته، فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق، والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي، وهذا من حيث اطلاق الأسمية عليهما، وأما من حيث استعمالهم الفعل المشتق فلا يفرقون، فيقولون في المطلق والنسبي، تفرد به فلان، أو أغرب به فلان!.

حكمه :

منه ما هو صحيح كالأفراد المخرجة في الصحيح، وإلى غير صحيح، وذلك هو الغالب على الغريب قال أحمد بن حنبل غير مرة: "لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب، فإنها مناكير، وعامتها عن الضعفاء"². وقال مالك: "شر العلم الغريب وخير العلم الظاهر الذي قد رواه الناس"، وقال عبد الرزاق: "كنا نرى أن غريب الحديث خير، فإذا هو شر"، وقال ابن المبارك: "العلم الذي يجيئك من ههنا وههنا" يعني المشهور، وقال الزهري: "حدثت علي بن الحسين بحديث فلما فرغت قال: أحسنت، بارك الله فيك، هكذا حدثنا، قلت: ما أراني إلا حدثتك بحديث أنت أعلم به مني، قال: لا تقل ذلك، فليس من العلم ما لا يعرف، إنما العلم ما عرف وتواطأت عليه الألسن" وروى ابن عدي عن أبي يوسف قال: "من طلب الدين بالكلام تزندق، ومن طلب غريب الحديث كذب، ومن طلب المال بالكيمياء أفلس"³.

مضان الحديث الغريب :

- 1 - غرائب مالك للدارقطني، وقد حوى الأحاديث الغرائب التي ليست في الموطأ، وهو كتاب ضخم .
- 2 - غرائب شعبة بن الحجاج لأبي عبد الله محمد بن اسحاق بن منده، وقيل لولده أبي عمرو عبد الوهاب، وهي أربعة أسفار.
- 3 - غرائب الصحيح وأفراده للضياء محمد بن عبد الواحد المقدسي.
- 4 - وممن ألف في الغرائب أيضاً كل من قاسم بن أصبغ البياني القرطبي، والطبراني، وابن عساكر وهو في عشرة أجزاء.
- 5 - الأفراد للدارقطني وهو كتاب حافل في مائة جزء حديثية عمل أبو الفضل بن طاهر أطرافه.

1 - نزهة النظر. 28.

2 - ابن الصلاح المقدمة. 158.

3 - السيوطي: تدريب الراوي. 2/ 164.

- 6 - الأفراد لأبي حفص بن شاهين .
- 7 - الأفراد المخرجة من أصول أبي الحسن أحمد بن عبد الله بن حميد بن رزيق البغدادي (ت 391هـ).
- 8 - السنن التي تفرد بكل سنة منها أهل بلد لأبي داود كحديث عائشة في صلاته ﷺ على سهيل بن بيضاء في المسجد، قال الحاكم : تفرد أهل المدينة بهذه السنة، وكحديث طلق بن علي في مس الذكر الذي تفرد به أهل اليمامة¹.

¹ - الكتاني: الرسالة المستطرفة. 84 - 86.

تقسيم الحديث باعتبار قبوله أو رده

أولا - الحديث الصحيح :

تعريفه :

أ - لغة : الصحة ضد السقم¹ والصحة في البدن حالة طبيعية تجري أفعاله معها على المجرى الطبيعي، وقد استعيرت الصحة للمعاني² وعليه نقول بأن الصحة ضد السقم وهي حقيقة في الأجسام، مجاز في سائر المعاني كالصلاة، والعقود، والأقوال والأحاديث.

ب - اصطلاحا : هو الحديث المسند، الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذاً، ولا معللاً. وهذا التعريف لابن صلاح³.

وقد انتقد ابن الصلاح في تعريفه هذا بأنه لا بد وأن يقول: ولا معللاً بعلّة قاذحة أو خفية، ولكن أجيّب عن هذا الانتقاد بأن ذلك يؤخذ من تعريفه للمعلول حيث ذكر ذلك فيه⁴.

أقسام الحديث الصحيح : ينقسم الحديث الصحيح إلى قسمين :

1 - الصحيح لذاته :

وهو ما توافرت فيه جميع الشروط التي ذكرناها في تعريف الصحيح، وسمي بذلك لأنه اكتسب صحته من نفسه، ولم يكن في حاجة لغيره حتى يعتضد ويأخذ صحته منه.

- مثال الصحيح لذاته :

مارواه البخاري⁵ ومسلم⁶ قالوا : حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا جرير عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة عن أبي هريرة قال : جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : يارسول الله: من أحق الناس بحسن صحابتي؟، قال : "أمك" قال : ثم من؟، قال : "أمك"، قال : ثم من؟، قال : "أمك" قال : ثم من؟، قال : "أبوك".

فهذا إسناده صحيح متصل بسماع العدل الضابط عن مثله، فالبخاري ومسلم إمامان جليلان في هذا الشأن وشيخهما قتيبة بن سعيد ثقة كبير المحل ثبت، وجرير هو ابن عبد الحميد ثقة صحيح الكتاب، قيل: كان في آخر عمره يهم إذا حدث من حفظه، وهذا لا يضر، فإن قتيبة من كبار تلامذة جرير متقدم السماع منه، وعمار بن القعقاع ثقة أيضاً، وكذا أبو زرعة التابعي هو ابن عمرو بن جرير بن عبد الله البجلي.

فرجال هذا السند كلهم ثقات احتج بهم الأئمة، وتسلسل الإسناد معروف عند المحدثين، وليس ثمة ما يخالفه، والمتن كذلك موافق لما وردت به الأدلة، وليست هناك أية علة في سنده ولا في متنه وعليه فالحديث صحيح لذاته⁷.

2 - الصحيح لغيره :

وهو الذي اتصل سنده بنقل العدل الضابط ضبطاً غير تام من غير شذوذ ولا علة، وهو كما يسميه بعض العلماء بالحسن لذاته فإذا روي من وجه آخر كان الراوي فيه تام الضبط ارتقى من الحسن لذاته إلى درجة الصحيح لغيره. والخلاصة أنه ليس صحيحاً لذاته ابتداءً وإنما اقتبس صحته من حديث غيره.

- مثال الصحيح لغيره :

1 - الرازي: مختار الصحاح مادة: "صح" 356.

2 - الفيومي: المصباح المنير مادة: "صح" 454/1.

3 - ابن الصلاح: المقدمة 9 وعلوم الحديث 11.

4 - السيوطي: تدريب الراوي. 46/1.

5 - البخاري: كتاب الأدب: باب: "من أحق الناس بحسن الصحبة" 3-2/8.

6 - مسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب: "بر الوالدين وأنهما أحق به" 1974/4.

7 - نورالدين عثر: منهج النقد في علوم الحديث. 244.

- حديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: "لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة".

قال ابن الصلاح :

" محمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق والسياسة لكنه لم يكن من أهل الإتقان حتى ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه، ووثقه بعضهم لصدقهم وجلالته وحديثه من هذه الجهة حسن، فلما انضم إلى ذلك كونه روي من أوجه أخر زال بذلك ما كنا نخشاه عليه من جهة سوء حفظه، وانجبر به ذلك النقص اليسير فصح هذا الإسناد والتحق بدرجة الصحيح"¹ وهذا الحديث رواه الشيخان من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة - رضي الله عنه - وهذا الحديث روي عن أبي سلمة عن أبي هريرة، وعن زيد بن خالد الجهني وعن عائشة - رضوان الله عليهم أجمعين - وقد صححه الترمذي، وابن حبان.

كما تابع أبو سلمة عليه عن أبي هريرة كل من عبد الرحمن بن هرمز الأعرج وسعيد المقبري، وهو متفق عليه من طريق الأعرج.

¹ - علوم الحديث. 31-32.

- مضان الحديث الصحيح

1 - صحيح الإمام البخاري

أولاً : التعريف بالبخاري :

أ- اسمه ونسبه :

هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه الجعفي البخاري¹ وقد اختلف في تسمية أحد أجداده وهو يردز به، فجاء في تهذيب التهذيب : " وقيل بردزبه وقيل ابن الأحنف"².

ب - مولده :

اتفق الرواة على أنه ولد سنة : 194 هـ واختلفوا في تحديد اليوم فجاء في شذرات الذهب أنه ولد ليلة عيد الفطر³.

ج - نشأته :

نشأ البخاري في بيت ملؤه العلم والعبادة والورع فكان والده إسماعيل من كبار المحدثين في ذلك العصر، وكان حريصاً على أن يكون مطعمه ومطعم أسرته حلالاً ومما يشهد لذلك قول والده عند موته " لا أعلم من مالي درهما من حرام ولا درهما من شبهة"⁴.

و شاء الله أن يموت والده، وهو في سن مبكرة، فعاش يتيماً في كنف أمه، وقد ألهمه الله حفظ الحديث وهو في الكتاب فانكب على قراءة الكتب المشهورة وعمره ست عشرة سنة⁵، وكان أول سماعه للحديث سنة : 205 هـ وبعد حفظه لمرويات بلده رحل في طلب المزيد⁶.

د - رحلاته العلمية :

لما بلغ ثماني عشرة سنة ذهب للبقاع المقدسة لأداء فريضة الحج وبعد قضاء النسك بقي بمكة يطلب الحديث، ثم تنقل بعد ذلك للأخذ عن مشايخ الأمصار التي استطاع الرحلة إليها، حتى قيل إنه كتب عن أكثر من ألف شيخ⁷. وها هو البخاري يروي عن نفسه رحلاته العلمية فيقول " دخلت إلى الشام ومصر والجزيرة مرتين وإلى البصرة أربع مرات وأقمت بالحجاز ستة أعوام، ولا أحصي كم دخلت إلى الكوفة وبغداد مع المحدثين"⁸.

II - التعريف بالجامع الصحيح :

1 - الاسم الكامل للجامع الصحيح :

" الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه"

2 - دوافعه لتأليفه :

من الدوافع التي أدت بالبخاري لتأليف جامعته الصحيح أن ما دون من الحديث قبله كان قليلاً، ومن الأوائل الذين قاموا بجمع الحديث ابن جريح وسعيد بن أبي عروبة، والأوزاعي، والثوري وحماد بن سلمة، ومالك بن

1 - الذهبي : تذكرة الحفاظ. 55/2، وابن حجر : تهذيب التهذيب. 47/9، وهدى الساري 477، وابن العماد : شذرات الذهب. 134/2.

2 - ابن حجر : تهذيب التهذيب. 47/9.

3 - ابن العماد : شذرات الذهب. 134/2. ابن كثير : البداية والنهاية. 25/11. ابن حجر : هدى الساري. 477.

4 - ابن حجر : هدى الساري 479.

5 - ابن كثير : البداية والنهاية. 25/11.

6 - القسطلاني : إرشاد الساري. 32/1، وابن حجر : هدى الساري. 478.

7 - ابن كثير : البداية والنهاية. 25/11.

8 - ابن حجر : هدى الساري. 478، والقسطلاني : إرشاد الساري. 32/1.

أنس، ومن بعد هؤلاء أصحاب المسانيد وغيرهم ومنهم إسحاق بن راهويه، وعثمان بن أبي شيبة، وأحمد بن حنبل.

عدد أحاديثه :

يحتوي جامعه الصحيح على "7275" حديثاً، وبإسقاط المكرر تبقى أحاديثه : "4000"، وإليه ذهب ابن الصلاح، لكن النووي قيدها بالمسندة، وعليه تخرج الأحاديث المعلقة، وما ورد في التراجم، وما جاء بغير إسناد موصل¹.

¹ - ابن حجر : هدي الساري. 465.

صحيح الإمام مسلم بن الحجاج*

أولاً : التعريف بالإمام مسلم :

- اسمه ونسبه : هو أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، ينسب إلى قبيلة بني قشير العربية وعليه فهو عربي الأصل.

- شيوخه :

رحل الإمام مسلم في طلب الحديث إلى جميع محدثي الأمصار الذين أمكنته الرحلة للوصول إليهم والأخذ عنهم، ولذا فشيوخه كثر من أجلهم أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه والإمام البخاري الذي لازمه طويلاً، وهجر من أجله شيخه الذهلي لما تكلم في مذهبه، ولم يخرج له في صحيحه.

- مؤلفاته :

خلف الإمام مسلم مؤلفات كثيرة أغلبها في الحديث وعلومه وهذه أهمها :

- 1 - الجامع الصحيح.
- 2 - المسند الكبير على الرجال.
- 3 - الجامع الكبير على الأبواب.
- 4 - العلل.
- 5 - التمييز.
- 6 - الوجدان.
- 7 - الأسماء والكنى.
- 8 - الأقران.
- 9 - الأفراد.
- 10 - أفراد الشاميين.
- 11 - طبقات التابعين.
- 12 - المخضرمون.
- 13 - أولاد الصحابة.
- 14 - أوهام المحدثين.
- 15 - سوالات أحمد.
- 16 - حديث عمرو بن شعيب.
- 17 - الانتفاع بجلود السباع.
- 18 - مشايخ مالك والثوري وشعبة.

- تلاميذه :

روى عن الإمام مسلم خلق كثير منهم :

أبو حاتم الرازي، وموسى بن هارون، وأحمد بن سلمة، والترمذي، وابن خزيمة، ويحيى بن صاعد وغيرهم من أقرانه وممن عاصروه.

- أقوال العلماء فيه :

لقد أثنى عليه كثير من العلماء، وهذه أقوالهم شاهدة على ذلك :

* انظر مصادر ترجمته في : ابن حجر : تهذيب التهذيب. 10/126 وما بعدها، والنووي : تهذيب الأسماء واللغات. 2/90، والخطيب البغدادي : تاريخ بغداد. 13/10 وما بعدها، والذهبي : تذكرة الحفاظ. 2/150 وما بعدها، وابن كثير : البداية والنهاية. 33/11.

قال أحمد بن سلمة : " سمعت أبا زرعة وأبا حاتم يقدمان مسلم بن الحجاج في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما".

وقال إسحاق بن منصور لمسلم : " لن نعدم الخير ما أبفأك الله للمسلمين".

وقال شيخه محمد بن عبد الوهاب الفراء : " كان مسلم من علماء الناس وأوعية العلم ما علمته إلا خيرا".

وقال مسلمة بن قاسم : " ثقة جليل القدر من الأئمة". وقال النووي : " أجمعوا على جلالته وإمامته وعلو مرتبته، وحقه في هذه الصنعة، وتقدمه فيها".

-وفاته :

بعد حياة علمية مليئة بالعمل المتواصل فاضت روحه إلى الرفيق الأعلى بنيسابور مساء يوم الأحد لخمس ليال بقيين من شهر رجب سنة 261هـ فجزاه الله خيرا ، وجعله من ورثة الفردوس الأعلى. آمين.

ثانيا: II- التعريف بالجامع الصحيح لمسلم :-

عدد أحاديثه :

جملة مافي صحيح مسلم بإسقاط المكرر نحو أربعة آلاف حديث، قال العراقي وهو يزيد على البخاري بالمكرر لكثرة طرقه، قال: وقد رأيت عن أبي الفضل أحمد بن سلمة أنه اثنا عشر ألف حديث، وقال الميانجي ثمانية آلاف والله أعلم! وذهب صاحب الحطة إلى أن أحاديث الجامع الصحيح بالمكررات سبعة آلاف ومائتين وخمسة وسبعين حديثا².

وقد روى ابن الصلاح بسنده عن أبي قريش الحافظ قال: كنت عند أبي زرعة ف جاء مسلم بن الحجاج فسلم عليه، وجلس ساعة وتذاكرا، فلما قام قلت: هذا جمع أربعة آلاف حديث في الصحيح، قال أبو زرعة: فلمن ترك الباقي؟ قال الشيخ أراد أن في كتابه هذا أربعة آلاف حديث أصول دون المكررات³.

دقته في جمع الطرق :

- امتاز مسلم بتفرده بفائدة حسنة وهي كونه أسهل متناولا من حيث إنه جعل لكل حديث موضعا واحدا يليق به جمع فيه طرقه التي ارتضاها فاختار ذكرها، وأورد فيه أسانيده المتعددة، وألفاظه المختلفة، فيسهل على الطالب النظر في وجوهه واستثمارها، وتحصل له الثقة بجميع ما أورده مسلم من طرقه بخلاف البخاري. فجمعه للمتون كلها بطرقها في موضع واحد لا يفرقها في الأبواب من مميزاته، وكذلك يسوقها تامة، ولا يقطعها في التراجم ويحافظ على الإتيان بلفظها، ولا يروي بالمعنى حتى إذا خالف راو في لفظة فرواها بلفظ آخر مرادف بينه⁴.

- 1- أنه لم يخلط مع الأحاديث شيئا من أقوال الصحابة، ومن بعدهم، حتى الأبواب والتراجم، كل ذلك حرصا على أن لا يدخل في الحديث غيره، فليس فيه بعد المقدمة إلا الحديث الصرف.
- 2 - إن الحكم على أحاديث الصحيحين جميعا بالصحة منصرف للأحاديث المخرجة بالإسناد المتواصل أما الأحاديث المعلقة التي فيهما فلها حكمها الخاص، أما المتابعات والشواهد التي فيهما، فإنها ليست على شرطيهما، وإنما يذكر أحدهما ذلك على وجه التأكيد والمبالغة أو لزيادة تنبيه على فائدة⁵.
- 3 - تفرقة بين صيغتي التحديث "حدثنا"، والإخبار "أخبرنا"، قال ابن الصلاح: "وكان من مذهب الفرق بينهما أن حدثنا لما سمعه من لفظ الشيخ خاصة، وأخبرنا لما قرئ على الشيخ⁶.
- 4 - نسبة لفظ الحديث للراوي الذي تلقاه عنه إن كان أكثر من واحد وله في ذلك مصطلحات مثل: "واللفظ له، أو أن يذكر صاحب اللفظ باسمه أو استعمال ضمير الجمع للرواة إذا اتحدوا بقوله واللفظ لهم، وكإثباته مازاده أحد الرواة في المتن والتنبيه عليه⁷.
- 5 - لا يوجد في صحيح مسلم حديث معلق إلا في موطن واحد في كتاب الحيض⁸.

1 - السيوطي: تدريب الراوي. 79/1 - 80.

2 - النيفر مقدمة تحقيقه لمعلم المازري. 161/1.

3 - النووي: شرح مقدمة مسلم. 15/1.

4 - النيفر: مقدمته لتحقيق المعلم للمازري. 161/1.

5 - الأحدث: أسباب اختلاف المحدثين. 659/2.

6 - ابن الصلاح: صيانة صحيح مسلم. 101.

7 - الجوابي: جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي الشريف. 238 - 242.

8 - مسلم: الجامع الصحيح، كتاب الحيض، باب: "التيمم". 281/1.

وفيه أيضا ستة عشر موضعا من المعلقات منها موضعان في الحدود والبيوع وغيرها إلا أن هذه المواضع كلها روى كل حديث منها متصلا ثم يعقب عليه بقوله: "رواه فلان" وعليه مادامت هذه المواضع وصلها في مواطن أخرى من صحيحه يبقى في صحيحه حديث معلق واحد¹.

موطأ الإمام مالك²

أولا : التعريف بالإمام مالك :

- اسمه ونسبه :

هو إمام دار الهجرة أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث وينتهي نسبه إلى يعرب بن يشجب بن قحطان الأصبحي، وجده أبو عامر من أجلاء الصحابة شهد المغازي كلها مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم - ماعدا بدرًا.

- مولده :

اختلفت أقوال العلماء في تحديد تاريخ ميلاده إذ منهم من قال سنة 90 هـ، ومنهم من قال سنة 95 هـ، ولكن الاتجاه الغالب أنه ولد سنة 93 هـ.

- نشأته :

نشأ مالك في بيت ملؤه العلم إذ جده مالك كان من كبار علماء التابعين وقد روى عنه بنوه أنس وربيع، ونافع المكنى بأبي سهل وهذا الأخير من أكثرهم عناية بالرواية حتى عدّ من شيوخ ابن شهاب الزهري، هذه هي أسرة مالك وهي توحى للناشيء فيها أن يتجه لطلب الحديث والفتيا هذا إضافة إلى البيئة العامة التي يعيش فيها مالك وهي مدينة الرسول - صلى الله عليه وسلم - التي هي موئل العلماء ومهوى قلوبهم، ومما لا شك فيه أن هذا الجو العلمي بالمدينة كان له أثره في نشأة مالك العلمية.

- وفاته :

مات مالك رحمه الله في المدينة يوم الأحد لعشر خلون وقيل لأربع عشرة خلت من ربيع الأول سنة : 179 هـ عن عمر يناهز سبعا وثمانين سنة.

ثانيا : التعريف بالموطأ :

سبب تسميته بالموطأ :

قال أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الكناني الأصبهاني : قلت لأبي حاتم الرازي : موطأ مالك بن أنس لم سمي موطأ، فقال : شئى صنفه ووطأه للناس، حتى قيل موطأ مالك كما قيل جامع سفيان وقيل مأخوذ من قول مالك : عرضت كتابي هذا على سبعين فقيها من فقهاء المدينة فكلهم واطأني عليه، فسميته الموطأ. ولفظة الموطأ بمعنى الممهد المنقح، وفي القاموس : وطأه : هياه ودمته وسهله، ورجل موطأ الأكناف سهل دمت كريم.

بعض الأقوال في الموطأ :

- قال ابن العربي :

¹ - السيوطي : تدريب الراوي. 90/1.

² - لقد استقينا هذه المعلومات المتعلقة بحياة إمام دار الهجرة وكتابه الموطأ من مصادر ومراجع كثيرة منها على سبيل المثال : ترتيب المدارك للقاضي عياض، ومقدمة تنوير الحوالك للسيوطي، وعارضة الأحوزي لابن العربي، وحجة الله البالغة للدهلوي، وتاريخ المذاهب الإسلامية، ومالك لأبي زهرة، ومحاضرات للدكتور محمد السويبي ألقاها على طلبة ليسانس بجامعة الأمير عبد القادر في مادة : الفقه المذهبي، والمدخل للتشريع الإسلامي للدكتور محمد فاروق النيهان، وأسباب اختلاف المحدثين للأحذب، وغيرها كثير مما لم نرد إثباته هنا تحاشيا للطول.

" الموطأ هو الأصل الأول واللباب، وكتاب البخاري هو الأصل الثاني في هذا الباب وعليهما بنى الجميع
كمسلم، والترمذي".
وقال الشافعي :
" ما على ظهر الأرض كتاب بعد كتاب الله أصح من كتاب مالك".

شرطه في الرجال والامتون :

ويؤخذ شرط مالك في الرجال من مقولته : " لا يؤخذ العلم من أربعة، ويؤخذ من سواهم : 1 - لا يؤخذ من سفيه.

2 - ولا يؤخذ من صاحب هوى يدعو إلى بدعته.

3 - ولا من كذاب يكذب في أحاديث الناس، وإن كان لا يتهم على حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم -.

4 - ولا من شيخ له فضل وصلاح وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحمل وما يحدث به".

صحيح ابن خزيمة

أولا : التعريف بابن خزيمة¹ :

اسمه ومولده :

هو أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري المولود في صفر سنة 223 هـ بنيسابور.

- شيوخه :

تتلمذ ابن خزيمة على يد شيوخ كثير منهم :

ابن راهويه، وموسى بن سهل الرملي، ويونس بن عبد الأعلى ومحمد بن إسحاق الصاغانى، ونصر ابن علي الأزدي الجهضمي، وأبو كريب محمد بن العلاء الهمداني.

تلاميذه :

روى عنه جماعة من مشايخه منهم البخاري ومسلم خارج الصحيحين، ويحيى بن محمد بن صاعد، وأبو علي النيسابوري، وآخر من روى عنه بنيسابور حفيده : أبو طاهر محمد بن الفضل بن محمد ابن إسحاق بن خزيمة.

وفاته :

مات ابن خزيمة ليلة السبت من ذي القعدة سنة : 311 هـ، وقال بعض أهل العلم في رثائه :

يابن إسحاق قد مضيت حميدا فسقى قبرك السحاب الهتون

ماتوليت لا بل العلم ولى مادفناك بل هو المدفون

¹ - استقيننا هذه المعلومات من مقدمة تحقيق صحيح ابن خزيمة

ثانيا : التعريف بصحيح ابن خزيمة :

اسمه الحقيقي :

" مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي - صلى الله عليه وسلم -"، واشتهر باسم الصحيح في وقت متأخر. وعليه نقول : من خلال هذه التسمية يتضح لنا أن صحيحه هذا اختصره من كتابه المسند الكبير.

منزلة صحيح ابن خزيمة :

قال السيوطي :

"صحيح ابن خزيمة أعلى مرتبة من صحيح ابن حبان لشدة تحريه، حتى أنه يتوقف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد، فيقول : إن صح الخبر، أو إن ثبت كذا ونحو ذلك"¹.

عناية العلماء به :

اعتنى العلماء بصحيح ابن خزيمة فألف ابن الملقن (ت 804 هـ) مختصر تهذيب الكمال مع التذييل عليه من رجال ستة كتب منها صحيح ابن خزيمة.

وألف ابن حجر في أطرافه كتاب : "اتحاف المهرة بأطراف العشرة" وهي : "الموطأ، ومسند الشافعي وأحمد والدارمي، وابن خزيمة، ومنتقى ابن الجارود، وابن حبان، والمستخرج لأبي عوانة، والمستدرک للحاكم، وشرح معاني الآثار للطحاوي، والسنن للدارقطني. وإنما زاد العدد واحدا لأن صحيح ابن خزيمة لم يوجد سوى قدر ربعه"².

صحيح ابن حبان

أولا : التعريف بابن حبان :

- اسمه ونسبه :

هو الحافظ محمد بن حبان بن أحمد بن حبان أبو حاتم التميمي البستي السجستاني³.

محتفه :

لقد قال ابن حبان : " النبوة : العلم والعمل «، وهذا القول إن عمل على مقتضى ظاهره حكم على صاحبه بالزندقة، وقد أدى به قوله هذا إلى أن يحكم عليه بعض معاصريه بالزندقة والخليفة بالإعدام، ولكن سلمه الله، وقد حاول الذهبي تأويل مقولته هذه والدفاع عنه بأن ابن حبان يقصد أن من أكمل صفات النبي كمال العلم والعمل، فلا يكون أحد نبيا إلا بوجودهما، ولكن ليس كل من برز فيها نبيا لأن النبوة موهبة من الله تعالى لا حيلة للعبد في اكتسابها، بل بها يتولد العلم اللدني والعمل الصالح، وأما الفيلسوف فيقول : النبوة مكتسبة ينتجها العلم والعمل فهذا كفر، ولا يريد أبو حاتم أصلا وحاشاه⁴.

مؤلفاته :

لقد أثرى الخزانة الإسلامية بالعديد من المؤلفات منها :

- 1 - الهداية إلى علم السنن. 2 - شعب الإيمان. 3 - علل أو هام أصحاب التواريخ. 4 - علل حديث الزهري. 5 - علل حديث مالك. 6 - ماخالف فيه الثوري شعبة. 7 - ما انفرد فيه أهل المدينة من السنن. 8 - ما انفرد به أهل مكة من السنن. 9 - ما عند شعبة عن قتادة وليس عند سعيد عن قتادة. 10 - غرائب الأخبار. 11 - ما أغرب

1 - السيوطي : تدريب الراوي. 83/1.

2 - مقدمة تحقيق ابن خزيمة. 23-22/1.

3 - السمعاني : الأنساب. 209/2، وابن الأثير : اللباب. 151/1.

4 - الذهبي : سير أعلام النبلاء. 96/16.

الكوفيون عن البصريين. 12 - أسامي من يعرف بالكنى. 13 - كنى من يعرف بالأسامي. 14 - الفصل والوصل. 15 - التمييز بين حديث النضر الحدّاني والنضر الخزّار.¹
وفاته : بعد هذه الحياة العلمية المليئة بهذه المؤلفات التحق بربه سنة : 354 هـ.²

ثانيا : التعريف بصحيحه :

اسم صحيحه: الاسم الكامل لصحيح ابن حبان هو :

" المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقلها".
شروطه فيه :

قال ابن حبان في مقدمة صحيحه :

" وأما شرطنا في نقل ما أودعناه كتابنا هذا من السنن فإننا لم نحتج فيه إلا بحديث اجتمع في كل شيخ من رواته خمسة أشياء.

1 - العدالة في الدين بالستر الجميل.

2 - الصدق في الحديث بالشهرة فيه.

3 - العقل بما يحدث من الحديث.

4 - العلم بما يحيل من معاني ما يروي.

5 - تعرّي خبره عن التدليس³.

عدد أحاديثه : بلغت أحاديثه : 7495 حديثا لم يرو فيه عن شيخه ابن خزيمة سوى : 301 حديثا.
منزلة أحاديثه :

قال ابن حجر : " حكم الأحاديث التي في كتاب ابن خزيمة وابن حبان صلاحية الاحتجاج بها لكونها دائرة بين الصحيح والحسن، مالم يظهر في بعضها علة قاذحة"⁴.

وقال ابن العماد الحنبلي "وأكثر نقاد الحديث على أن صحيحه أصح من سنن ابن ماجة"⁵.
ترتيب هذا الكتاب :

صحيح ابن حبان ترتيبه مخترع ليس على الأبواب، ولا على المسانيد، ولهذا سماه التقاسيم والأنواع، والكشف من كتابه هذا عسر جدا، وقد رتب بعض المتأخرين⁶ على أبواب، وعمل له الحافظ أبو الفضل العراقي أطرافا، وجرد الحافظ أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي زوائده على الصحيحين في مجلد⁷ سماه " موارد الضمآن إلى زوائد ابن حبان".

والذي دفع ابن حبان إلى توعير طريقته في ترتيب صحيحه رغبته في إيقاظ همم طلبة العلم وحثهم على الحفظ فوضع لذلك هذه الحيلة في طريقة ترتيب هذه الأخبار بحيث لا يستطيع طالب الحديث العثور عليه بسهولة ويسر إلا إذا كان حافظا لما في الصحيح.
فقهه فيه :

1 - الأرنؤوط : مقدمة تحقيق الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان. 30-29/1.

2 - الذهبي : ميزان الاعتدال. 508/3.

3 - مقدمة ابن حبان لصحيحه. 122/1.

4 - النكت. 291/1.

5 - شذرات الذهب. 16/3.

6 - علاء الدين أبو الحسن علي بن بلبان (ت 739 هـ) وسماه : "الإحسان في تقريب ابن حبان".

7 - السيوطي : تدريب الراوي. 83/1.

ترجم لكل حديث أورده فيه مستتباً منه قضايا فقهية في عناوين دقيقة، هذا إضافة إلى تعليقاته الهامة على الكثير من الأحاديث التي يفسر فيها لفظاً غريباً أو يوضح معنى غامضاً أو يرفع إشكالا ويزيل إبهاماً، أو يجمع بين روايتين الظاهر أن بينهما تضاداً أو يذكر اسم رجل بتمامه إن ذكر في الإسناد كنيته أو العكس¹.

¹ - الأرنؤوط : مقدمة تحقيق الاحسان. 48-46/1.

ثانيا - الحديث الحسن

ذهب ابن تيمية - رحمه الله - إلى أن أول من أطلق مصطلح الحسن واستعمله في تقسيم الأحاديث هو الإمام الترمذي، مبينا أن المحدثين قبله كانوا يقسمون الأحاديث قسمة ثنائية إلى صحيح وضعيف¹.

تعريفه :

أ - لغة : الحسن في اللغة : ضد القبح، ويقال حسن الشيء زينه².

ب - اصطلاحا :

إن الحديث الحسن يعتبر مرتبة وسطى بين الصحيح، وبين الضعيف، فهو مالم يبلغ من حيث توفر شروط الصحيح فيه إلى منزلة الصحيح، ولم ينحط حظه منها إلى حيث يلتحق بالضعيف، ولما كان هذا شأنه اختلفت أنظار العلماء في تعريفه³.

أقسام الحديث الحسن : ينقسم إلى قسمين رئيسيين :

1 - الحسن لذاته :

وهو الذي أشرنا إلى تعريفه قبل قليل، وسمي حسنا لذاته لأن حسنه لم يأتيه من أمر خارجي عنه، وإنما جاءه من ذاته.

2 - الحسن لغيره :

هو الذي يكون في إسناده مستور لم تتحقق أهليته، غير مغفل، ولا كثير الخطأ في روايته، ولا متهم بتعمد الكذب فيها، ولا ينسب إلى مفسق آخر، واعتضد بمتابع أو شاهد، أو هو ما فقد شرطا من شروط الحسن لذاته، وروي من طريق آخر بنحوه وأمكن أن يجبر ما فيه من نقص كأن يفقد مثلا شرط "اتصال السند" أو "الضبط" ويروى من وجه آخر متصلا أو مفيدا للضبط.

أما إذا كان الشرط الذي فقده من الشروط التي لا يجبر بفقدها الحديث ككون الراوي متهما بالكذب أو كان فاسقا، فهنا مهما جاء الحديث من طرق أخرى فإنه لا يجبر بل يزداد ضعفا لضعفه وذلك لتفرد المتهمين بالكذب بروايته، وعليه نقول بأنه ليس كل حديث ضعيف إذا تعددت طرقه يرتقي لدرجة الحسن⁴.

1 - ابن الصلاح : علوم الحديث. 31-32، والمقدمة. 29-30.

2 - ابن حجر : نزهة النظر. 24.

3 - أحمد : المسند. 5/5.

4 - المصدر نفسه. 76.

مراتب الحسن :
الحسن أيضا على مراتب كالصحيح:
قال الذهبي :

" فأعلى مراتبه : بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وابن إسحاق عن التيمي، وأمثال ذلك مما قيل إنه صحيح، وهو من أدنى مراتب الصحيح، ثم بعد ذلك ما اختلف في تحسينه وتضعيفه كحديث الحارث بن عبد الله، وعاصم بن ضمرة وحجاج بن أرطاة ونحوهم"¹.

حكم الحسن :

قال أبو سليمان الخطابي في معرض كلامه عن الحديث الحسن : "وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء"².

مضان الحديث الحسن

1 - سنن الإمام أبي عيسى الترمذي :

وسوف نعرف بصاحبها وبها على النحو الآتي :

أولا : التعريف بالإمام الترمذي :

- اسمه ونسبه ومولده :

هو محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك الترمذي، أبو عيسى السلمي الضرير، ولد بقرية بوج إحدى قرى ترمذ سنة : 209 هـ.

- أقوال العلماء فيه :

- قال فيه الذهبي : "وتفقه في الحديث بالبخاري"، وقال الحافظ عمر بن علك : "مات البخاري فلم يخلف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والحفظ والورع والزهد، بكى حتى عمي وبقي ضريرا سنين"³.

وقال فيه ابن خلكان : " وهو تلميذ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وشاركه في بعض شيوخه"⁴ وقال ابن الأثير : " أحد الأئمة الذين يقتدى بهم في علم الحديث"⁵.

تجهيل ابن حزم له :

وصف ابن حزم الإمام الترمذي في محلاه بالجهالة فقال : "ومن محمد بن عيسى بن سورة؟" وقد رد العلماء على ابن حزم، وفندوا زعمه، فقال ابن كثير : " وجهالة ابن حزم لأبي عيسى الترمذي لاتضره حيث قال في محلاه : "ومن محمد بن عيسى بن سورة؟" فإن جهالته لا تضع من قدره عند أهل العلم بل وضعت من منزلة ابن حزم عند الحفاظ".

وكيف يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل⁶.

وقال الذهبي : " محمد بن عيسى بن سورة الحافظ العلم أبو عيسى الترمذي صاحب الجامع ثقة مجمع عليه، ولا التفات إلى قول أبي محمد بن حزم فيه في الفرائض في الكتاب : الايصال إنه مجهول، فإنه ما عرفه، ولا درى بوجود الجامع ولا العلل التي له"⁷.

1 - السيوطي : تدريب الراوي. 128/1.

2 - ابن الصلاح : المقدمة. 19 علوم الحديث. 30.

3 - الذهبي : تذكرة الحفاظ. 634/2.

4 - وفيات الأعيان. 407/3.

5 - اللباب. 174/1.

6 - البداية والنهاية. 67-66/11.

7 - ميزان الاعتدال. 678/3.

ثانيا : التعريف بسنن الترمذي :

- رواته : ذكر الحافظ أبو جعفر بن الزبير في برنامجه كما في مقدمة تحفة الأحوذى بأن كتاب الترمذي روته عنه ستة أنفس وهم :

- 1 - أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب.
- 2 - وأبو سعيد الهيثم بن كليب الشاشي.
- 3 - وأبو ذر محمد بن إبراهيم.
- 4 - وأبو محمد الحسن بن إبراهيم القطان.
- 5 - وأبو حامد أحمد بن عبد الله التاجر.
- 6 - وأبو الحسن الفزاري¹.

- أقوال العلماء في سننه :

قال ابن العربي :

"اعلموا أنار الله أفندتكم أن كتاب الجعفي هو الأصل الثاني في هذا الباب، والموطأ هو الأول، وعليهما بنى الجميع كالقشيري، والترمذي، وليس في قدر كتاب أبي عيسى مثله حلاوة مقطع، ونفاضة منزع، وعذوبة مشرع، وفيه أربعة عشر علما على فوائد : صنّف وذلك أقرب إلى العمل، وأسند وصحّح، وأسقم، وعدد الطرق، وجرح وعدل، وأسمى وأكنى، ووصل وقطع، وأوضح المعمول به، والمتروك، وبين اختلاف العلماء في الرد والقبول لآثاره، وذكر اختلافهم في تأويله، وكل من هذه العلوم أصل في بابه، وفرد في نصابه، فالقارئ له لا يزال في رياض موقنة، وعلوم متدفقة"².

وقال الترمذي عن جامعه :

"صنفت هذا الكتاب فعرضته على علماء الحجاز والعراق وخراسان فرضوا به، ومن كان في بيته هذا الكتاب - يعني الجامع - فكأنما في بيته نبي يتكلم"³.

أقسام أحاديث سنن الترمذي :

أحاديث جامع الترمذي على أربعة أقسام :

- 1 - قسم مقطوع بصحته.
- 2 - وقسم على شرط أبي داود والنسائي.
- 3 - وقسم أبان عن علته.
- 4 - وقسم رابع أبان عنه فقال : "ما أخرجت في كتابي هذا إلا حديثا عمل به بعض الفقهاء سوى حديث "فإن شرب في الرابعة فاقتلوه" وحديث : "جمع الظهر والعصر بالمدينة من غير خوف ولا سفر"⁴.

التعريف بسنن أبي داود*

أولا : التعريف بالإمام أبي داود :

1 - مقدمة تحفة الأحوذى. 360/1-361.

2 - عارضة الأحوذى. 5/1.

3 - الذهبي : تذكرة الحفاظ. 634/2.

4 - اللكنوي : الأجوبة الفاضلة. 68-69.

* استقيننا هذه المعلومات من المصادر الآتية :

تاريخ بغداد. 55/9، وما بعدها، وتهذيب التهذيب. 149/4، وما بعدها، وتذكرة الحفاظ. 592/2، وما بعدها، وتحفة الأحوذى : المقدمة، وسير أعلام النبلاء. 203/13، وما بعدها، وأبو داود حياته وسننه. 33، وما بعدها للدكتور محمد الصباغ.

- اسمه ونسبه :

هو سليمان بن الأشعب بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمر بن عمران السجستاني الأزدي، فهو عربي من الأزدي، وإن نسب إلى سجستان إحدى مدن خراسان.

- مكانته العلمية :

سوف نستشف مكانة أبي داود العلمية من خلال سردنا لهذه الواقعة التي حدثت له مع الأمير أبي أحمد الموفق.

قال أبو بكر بن جابر خادم أبي داود : كنت معه ببغداد، فصلينا المغرب، إذ قرع الباب، ففتحه، فإذا خادم يقول : هذا الأمير أبو أحمد الموفق يستأذن، فدخلت إلى أبي داود، فأخبرته بمكانه، فأذن له، فدخل، وقعد، ثم دخل عليه أبو داود، وقال : ماجاء بالأمير في مثل هذا الوقت؟، فقال : خلال ثلاث، فقال : وما هي؟، قال : "تنتقل إلى البصرة، فتتخذها وطنا ليرحل إليك طالبة العلم من أقطار الأرض، فتعمر بك، فإنها قد خربت، وانقطع عنها الناس لما جرى عليها من محنة الزنج، فقال : هذه واحدة، هات الثانية : قال : وتروي لأولادي كتاب السنن، فقال : نعم، هات الثالثة، قال : وتفرد لهم مجلسا للرواية، فإن أولاد الخلفاء لا يقعدون مع العامة، فقال : أما هذه فلا سبيل لي إليها، لأن الناس شريفهم، ووضعهم في العلم سواء ...".

قال ابن جابر : "فكانوا يحضرون بعد ذلك ويقعدون ويضرب بينهم وبين الناس ستر، فيسمعون مع العامة".

- وفاته :

بعد هذا العمل الدؤوب طلبا وتأليفا ونشرا للعلم فاضت روحه الطاهرة إلى بارئها بمدينة البصرة في السادس عشر من شوال سنة : 275 هـ فجزاه الله عن الإسلام خير الجزاء.

ثانيا : التعريف بسننه :

عدد أحاديثه :

قال أبو داود : ولعل عدد الذي في كتابي من الأحاديث قدر : (4800) حديث، ونحو ستمائة (600) حديث من المراسيل¹.

ملاحظة : إن سنن أبي داود ذات نسخ متعددة وروايات كثيرة أتمها رواية أبي بكر بن داسة، والمتصلة الآن بالسماع رواية أبو علي اللؤلؤي².

أقوال بعض العلماء في سننه :

قال ابن الأعرابي : "لو أن رجلا لم يكن عنده شيء من كتب العلم إلا المصحف الذي فيه كلام الله تعالى، ثم كتاب أبي داود لم يحتج معهما إلى شيء من العلم البتة"³.

وقال أبو حمد الخطابي :

"اعلموا رحمكم الله تعالى أن كتاب السنن لأبي داود شريف، لم يصنف في علم الدين كتاب مثله، وقد رزق القبول من كافة الناس فصار حكما بين فرق العلماء وطبقات الفقهاء على اختلاف مذاهبهم، فلكل منه ورد ومنه شرب، وعليه معول أهل العراق وأهل مصر وبلاد المغرب، وكثير من أقطار الأرض .."⁴.

طريقته في السنن :

سوف نتعرض لطريقته في سننه على النحو الآتي ملخصة من رسالته لأهل مكة في وصف سننه⁵ :

1 - رسالة أبي داود لأهل مكة. 32.

2 - السيوطي : تدريب الراوي. 137/1.

3 - الخطابي : معالم السنن. 12/1، ومابعدهما، وأحمد بن عبد الرحمن البنا الساعاتي : تقدمته لسنن أبي داود. 7-8.

4 - الخطابي : معالم السنن. 12/1، ومابعدهما، وأحمد بن عبد الرحمن البنا الساعاتي : تقدمته لسنن أبي داود. 7-8.

5 - رسالة أبي داود لأهل مكة. 21-35 ملخصا.

- 1 - من منهجه في التريجيج والاختيار بين الأحاديث إذا روي الحديث من وجهين أحدهما أقوى إسنادا والآخر صاحبه أقدم في الحفظ فإنه يرجح حديث الأقدم في الحفظ، وعدد الأحاديث التي في سننه من هذا النوع قليلة جدا إذ لا يرى أبو داود منها في كتابه عشرة أحاديث.
 - 2 - لا يكثر من سرد الأحاديث في الأبواب إذ قد يكتب في الباب حديثا أو حديثين لأنه أراد بذلك الاختصار قرب منفعتة وعدم السامة من قراءته، ورغم هذا فإنه في بعض الأحيان قد نلاحظ إكثاره من الأحاديث في بعض الأبواب إذا كانت لديه أحاديث صحيحة كثيرة.
 - 3 - اختصاره للأحاديث الطويلة خوفا من عدم فهم موضع الفقه منها.
 - 4 - أنه يحتج بالمراسيل فيها وذلك عند عدم وجوده للمسند، ورغم احتجاجه بالمرسل فإنه يقول : وليس هو مثل المتصل في القوة.
 - 5 - كما أنه بين بأنه ليس في كتابه الذي صنفه حديث عن رجل متروك.
 - 6 - كما أنه يبين الحديث المنكر إذا ورد في سننه.
 - 7 - كما بين بأن أحاديث سننه هي أصول للمسائل الفقهية المتداولة عن الثوري ومالك والشافعي.
 - 8 - كما بين بأن أحاديث سننه مشاهير وأنه لا يحتج بحديث غريب ولو كان من رواية الثقات كمالك ويحي بن سعيد والثقات من أئمة العلم.
 - 9 - أن في كتابه الأحاديث المرسلة والمدلسة ولا يلجأ لذلك إلا إذا لم توجد الصحاح عند عامة أهل العلم على معنى أنه متصل وعدد الأحاديث التي في سننه من هذا القبيل قليلة جدا، كما نص على ذلك.
 - 10 - اقتصر أبو داود في سننه على الأحكام ولذا لم يصنف فيها كتب الزهد وفضائل الأعمال وغيرها.
- فقال : " فهذه الأربعة آلاف وثمانمائة كلها في الأحكام فأما أحاديث كثيرة في الزهد والفضائل وغيرها من غير هذا الوجه لم أخرجه " اهـ.

المجتبى للإمام النسائي

أولا : التعريف بالنسائي :

- اسمه ونسبه ومولده :

هو الحافظ أبو عبد الرحمن أحمد بن علي بن شعيب بن سنان بن بحر بن دينار الخرساني النسائي، المولود سنة خمس عشرة ومائتين للهجرة¹.

- أقوال العلماء فيه :

قال ابن كثير : " وكان في غاية الحسن وجهه كأنه قنديل"²، وقال الذهبي : " كان شيخا مهيبا مليح الوجه، ظاهر الدم، حسن الشبيبة ... وكان نضر الوجه مع كبر السن"³.

وقال المزي : " أحد الأئمة المبرزين والحفاظ المتقنين والأعلام المشهورين طاف البلاد ..."⁴.

وفاته :

بعد هذا العمل الدؤوب والجهود المتواصلة طلبا ونشرا للعلم وتأليفا فاضت روحه إلى بارئها في شعبان سنة : 303 هـ⁵.

ثانيا : التعريف بالمجتبى للنسائي :

عدد أحاديثها :

1 - ابن خلكان : وفيات الأعيان. 71/1، وابن كثير : المختصر في تاريخ البشر. 86/3، والبداية والنهاية. 123/11.

2 - ابن كثير : البداية والنهاية. 124/11.

3 - سير أعلام النبلاء. 127/14-128.

4 - تهذيب الكمال. 329/1.

5 - الذهبي : سير أعلام النبلاء. 132/14-133.

بلغت عدد أحاديثها حسب النسخة التي حققها مكتب تحقيق التراث الإسلامي بدار المعرفة بيروت: (5774) حديثاً.

- أقوال العلماء في سننه :

قال أبو يعلى الخليلي :

"... وكتابه يضاف إلى كتاب البخاري ومسلم وأبي داود ... ويعتمد على قوله في الجرح والتعديل، وكتابه في السنن مرضي"¹.

وقال الشوكاني :

"وله - أي للنسائي - مصنفات كثيرة في الحديث والعلل منها "السنن" وهي أقل السنن الأربعة بعد الصحيح حديثاً ضعيفاً"².

رواة السنن الصغرى (المجتبى) : رواها عن الإمام النسائي كل من.

1 - أحمد بن محمد بن إسحاق بن السني (ت 364 هـ) سمع من النسائي سنة : 302 هـ.

2 - ابن الإمام النسائي : عبد الكريم (ت 344 هـ).

3 - وليد الصوفي : أبو بكر : محمد بن القاسم الصوفي المصري الزاهد المعروف بوليد.

هؤلاء رواة المجتبى وقد روى عن كل واحد منهم جمع من الرواة.

ثالثاً - الحديث الضعيف

تعريفه :

أ - لغة : الضعف بفتح الضاد في لغة تميم وبضمها في لغة قريش خلاف القوة والصحة، ومنهم من يجعل المفتوح في الرأي والمضموم في الجسد³.

ب - اصطلاحاً : وهوما لم يجتمع فيه صفات الحديث الصحيح ولا صفات الحديث الحسن⁴.

أنواع الحديث الضعيف :

هذه الأنواع لها مسميات معينة أصبحت أعلاماً على هذه الأحاديث بحيث يعرف بأنه ضعيف بمجرد ذكره، والناظر في أسباب ردّ الحديث مما يستلزم وصفه بالضعف كثيرة إلا أنها ترجع في الجملة إلى أحد سببين رئيسيين هما :

1 - السقط في الإسناد. 2 - أو الطعن في الراوي.

حكم العمل بالحديث الضعيف :

تعددت أقوال العلماء في حكم العمل به إلى ثلاثة مذاهب نجملها فيما يأتي :

المذهب الأول :

يعمل به مطلقاً إذا لم يذكر في الباب غيره ولا يكون ضعفه شديداً وبه قال أحمد ابن حنبل وأبو داود⁵.

المذهب الثاني :

يعمل به في فضائل الأعمال كالمستحبات والمواظع والقصص والترغيب والترهيب وبه قال النووي⁶ وعلي القاري وابن حجر الهيتمي⁷ وعبد الرحمن بن مهدي وابن المبارك⁸.

1 - الارشاد. 436/1.

2 - المباركفوري : مقدمة تحفة الأحوذى. 131/1.

3 - الفيومي : المصباح المنير، مادة : "ضعف" 494/2.

4 - ابن الصلاح : علوم الحديث. 41 والمقدمة. 25، وابن كثير: مختصر علوم الحديث. 22، والنووي : التقريب - بالتدريب -

144/1، والسيوطي : تدريب الراوي. 144/1.

5 - اللكنوي : الأجوبة الفاضلة، 47.

6 - الأذكار، 7 و217.

7 - اللكنوي : الأجوبة الفاضلة 37 بالنسبة لقول القاري و42 بالنسبة لقول الهيتمي.

8 - أحمد عمر هاشم : قواعد أصول الحديث، 92.

المذهب الثالث :

لا يعمل به مطلقا وهو مذهب كبار المحدثين كالبخاري ومسلم، والذي حكاه ابن سيد الناس عن يحيى بن معين وبه قال القاضي أبوبكر بن العربي¹ وابن حزم الأندلسي، والشهاب الخفاجي والجلال الدواني² وعلى هذا جماعة من المتأخرين كالشيخ أحمد شاكر وناصر الدين الألباني.

حكم رواية الحديث الضعيف :

أجاز العلماء رواية الحديث الضعيف إذا كان متعلقا بالترغيب والترهيب والقصص والمواعظ بشروط :

- 1 - ألا تتعلق بالأمور العقائدية.
- 2 - ألا تتعلق بالأحكام الشرعية كالحلال والحرام.
- قال أحمد بن حنبل : " إذا روينا عن رسول الله ﷺ في الحلال والحرام، والسنن والأحكام تشددنا في الأسانيد، وإذا روينا عن النبي ﷺ في فضائل الأعمال، أو ما لا يضع حكما، ولا يرفعه تساهلنا في الأسانيد"³.
- 3 - أن يرويه بصيغة التمريض : "روي، قيل، فيما يروى" ولا يرويه بصيغة الجزم كروى أو قال... الخ، إذ لا يسوغ روايته بصيغة جازمة في نسبه للرسول ﷺ إذ يكون الجزم فيما ظهرت صحته أو حسنه⁴.

1 - المصدر نفسه، 91.

2 - نور الدين عتر : منهج النقد في علوم الحديث، 294.

3 - الخطيب البغدادي : الكفاية، 133-134.

4 - نور الدين عتر : منهج النقد في علوم الحديث، 296.

مضان الحديث الضعيف :

- 1 - الكتب التي صنفتها مؤلفوها في الرجال الضعفاء .
- 2 - الكتب التي نص العلماء أنها إذا تفردت بحديث فتلك أمانة على ضعفه¹.
- 3 - الكتب التي ألفها العلماء في أنواع من الحديث الضعيف ضعفت لغير جرح الرجال مثل الكتب المصنفة في المراسيل والعلو المصحف والمدرج.

الضعيف بسبب الانتطاع

الحديث المرسل

تعريفه :

أ- لغة : أرسل الشيء : أطلقه².

ب - اصطلاحاً : له تعاريف متعددة أهمها :

تعريف ابن الصلاح : " وصورته التي لا خلاف فيها حديث التابعي الكبير الذي أدرك جماعة من الصحابة وجالسهم كعبيد الله بن عدي بن الخيار ثم سعيد بن المسيب وأمثالهما، إذا قال : قال رسول الله ﷺ³ .
مثال الحديث المرسل :

1 - ما رواه الشافعي قال : أخبرنا سعيد عن ابن جريج قال أخبرني حميد الأعرج عن مجاهد أنه قال: " كان النبي ﷺ يظهر من التلبية ليبيك اللهم ليبيك... " ⁴

فمجاهد تابعي ولم يدرك النبي ﷺ وقد أسقط الوسطة بينه وبين النبي ﷺ فكان حديثه مرسلًا.

حكم العمل بالمرسل :

- القول الأول :

الاحتجاج به وبهذا قال أبو حنيفة ومالك⁵ في المشهور عنه⁶ وأصحابهما⁷

والثوري وابن سيرين والزهري⁸ وأحمد⁹ في أحد قوليه¹⁰ والزيدي¹¹.

القول الثاني :

عدم الاحتجاج به : وبه قال أحمد في قول ثان¹² وأبو بكر الرازي¹³ وابن عبد البر¹⁴ والنووي¹ وأحمد بن حسين الهاروني الزيدي² والباقي³، واختيار الخطيب البغدادي في كفايته⁴ ومسلم في مقدمة صحيحه⁵ إذ قال

1 - نور الدين عتر : منهج النقد في علوم الحديث 297 - 298.

2 - ابن منظور : لسان العرب، مادة : "رسل" 1167/1، والفيومي : المصباح المنير، مادة "رسل" 308.

3 - ابن الصلاح : المقدمة 31 والسيوطي : تدريب الراوي 159/1 وابن كثير : مختصر علوم الحديث 26.

4 - ترتيب مسند الشافعي. 304/1 - 305. والمقصود بسعيد في السند هو سعيد بن سالم القداح.

5 - فتح المغيبي. 161/1، ومختصر علوم الحديث 26، والتبصرة والتذكرة 147/1. وفتح الباقي. 147/1. والمقدمة 33.

6 - الترمسي : منهج ذوي النظر. 49.

7 - نزهة النظر. 57. والتبصرة والتذكرة 147/1. وفتح الباقي. 147/1 وفتح المغيبي. 161/1 ومختصر علوم الحديث 26.

وتوضيح الأفكار 289/1. والمقدمة 33.

8 - فتح المغيبي. 166/1.

9 - نزهة النظر. 49. وفتح المغيبي. 166/1.

10 - منهج ذوي النظر. 49.

11 - الصنعاني : توضيح الأفكار 132/1.

12 - فتح المغيبي. 165/1 وفتح الباقي 148/1.

13 - نزهة النظر 37. ومنهج ذوي النظر 50.

14 - المقدمة 32. ومنهج ذوي النظر 50. وفتح الباقي. 148/1 وفتح المغيبي 165/1.

قال : " المرسل في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة"⁶. وهو الذي استقرّ عليه آراء جماهير حفاظ الحديث ونقاد الأثر والمتداول في مصنفاتهم⁷ كعبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد القطان وابن المديني وزهير بن حرب ويحيى بن معين، والبخاري ومسلم، والترمذي والنسائي وابن خزيمة⁸ والمروزي عن جماعة من الفقهاء وجماهير أصحاب الأصول والنظر والذي حكاه الحاكم عن ابن المسيب⁹.

ج- القول الثالث :

- يقبل مرسل من عرف أن من عاداته لا يرسل إلا عن الثقات ويرد مرسل من عرف أنه لا يتحرى فيرسل عن الثقات والضعفاء وبه قال بعض أئمة الجرح والتعديل كابن القطان وابن المديني¹⁰.

أشهر المصنفات في المرسل :

- 1 - المراسيل لأبي داود.
- 2- المراسيل لابن أبي حاتم.
- 3 - جامع التحصيل لأحكام المراسيل للعلائي.

مراتب المراسيل :

قال السخاوي :

"المرسل مراتب أعلاها ما أرسله صحابي ثبت سماعه ثم صحابي له رواية فقط ولم يثبت سماعه ثم المخضرم، ثم المتقن كسعيد بن المسيب، يليها من كان يتحرى في شيوخه كالشعبي ومجاهد ودونهما مراسيل من كان يأخذ عن كل أحد كالحسن، وأما مراسيل صغار التابعين كقتادة والزهري وحميد الطويل فإن غالب رواية هؤلاء عن التابعين"¹¹.

مرسل الصحابي :

تعريفه : هو ما يرويه الصحابي عن النبي ﷺ ولم يسمعه منه، إما لصغر سنه أو تأخر إسلامه أو غيابه عن شهود ذلك¹².

مثاله :

ما أخرجه أحمد عن ابن عباس قال : مرض أبو طالب فأتته قريش، وأتاه رسول الله ﷺ يعوده، وعند رأسه مقعد رجل، فقام أبو جهل فقعد فيه، فقالوا : إن ابن أخيك يقع في ألهتنا، قال : ما شأن قومك يشكونك؟ قال : "يا عمّ أريدكم على كلمة واحدة تدين لهم بها العرب، وتؤدي العجم إليهم الجزية"، قال : ما هي؟ قال : "لا إله إلا الله" فقاموا، فقالوا : أجعل الآلهة إلاها واحدا..."¹³.

1 - السخاوي : فتح المغيث 1/165.

2 - الصنعاني : توضيح الأفكار 1/289.

3 - ابن حجر : نزهة النظر 37.

4 - الخطيب البغدادي : الكفاية 387.

5 - المقدمة 37، والتبصرة والتذكرة 1/148، وفتح الباقي 1/148، وفتح المغيث 1/165.

6 - مقدمة صحيح مسلم : باب : "صححة الإحتجاج بالحديث المعنعن" 30/1.

7 - ابن كثير : مختصر علوم الحديث 26 وابن الصلاح : المقدمة 32.

8 - العلائي : جامع التحصيل 30-31.

9 - السخاوي : فتح المغيث. 1/166.

10 - العلائي : جامع التحصيل. 33.

11 - فتح المغيث . 1/155.

12 - نور الدين عتر : منهج النقد في علوم الحديث. 373.

13 - المسند . 314/3 - 315.

حكمه :

هذا النوع قد تعرض لبحثه علماء أصول الفقه، أما المحدثون فلم يعدوه من المرسل، بل هو في حكم الموصول المسند لأن روايتهم عن الصحابة، والجهل بالصحابي غير قادح لأن الصحابة جميعهم عدول، قال ابن الصلاح : "ثم إننا لم نعد في أنواع المرسل ونحوه ما يسمى في أصول الفقه: مرسل الصحابي، مثل ما يرويه ابن العباس وغيره من أحداث الصحابة عن رسول الله ﷺ ولم يسموه منه لأن ذلك في حكم الموصول المسند، لأن روايتهم عن الصحابة، والجهالة بالصحابي غير قادحة لأن الصحابة كلهم عدول والله أعلم"¹. وقد خالف بعض أئمة الأصول كأبي إسحاق الإسفراييني إذ ذهب إلى عدم الاحتجاج بمرسل الصحابي وكذا بعض المحدثين محتجين في ذلك بكون احتمال روايتهم عن التابعين². ولكن ردّ عن ذلك بما ذكره العراقي في نكته على ابن الصلاح بأن مجموع ما وقع له من رواية الصحابة عن التابعين عن الصحابة عن رسول الله ﷺ عشرين حديثاً³. وعليه يكون ما رواه الصحابة عن التابعين قليلاً جداً، ومما يؤيد قبول مرسل الصحابي كما ذهب لذلك المحدثون ما رواه الخطيب بسنده عن أنس بن مالك أنه قال : "ليس كل ما نحدثكم عن رسول الله ﷺ سمعناه منه، ولكن حدثنا أصحابنا، ونحن قوم لا يكذب بعضهم بعضاً"⁴.

وقول البراء بن عازب :

"ليس كلنا سمع حديث رسول الله ﷺ كانت لنا ضيعة وأشغال، وكان الناس لم يكونوا يكذبون يومئذ، فيحدث الشاهد الغائب"⁵.

المرسل الخفي :

تعريفه :

هو ما وقع انقطاع خفي بين راويين متعاصرين، وذلك عن طريق عدم سماع الراوي ممن لقيه، أو عدم سماع ذلك الخبر بعينه، مع سماع غيره، أو عدم لقائه لمن روى عنه مع معاصرته له⁶.

1 - المقدمة. 33.

2 - البلقيني : محاسن الاصطلاح. 142.

3 - الأحدث : أسباب اختلاف المحدثين. 223/1.

4 - الكفاية. 548.

5 - المصدر نفسه.

6 - الترمسي : منهج ذوي النظر. 62.

أشهر المصنفات فيه :

- كتاب التفصيل لمبهم المراسيل للخطيب البغدادي (ت 463 هـ)¹.

الحديث المنقطع

تعريفه :

أ - لغة : قطع الشيء : أبانه وفصله² ومنقطع كل شيء : حيث ينتهي إليه طرفه³ وسمي المنقطع بذلك لحدوث الانفصال وعدم الاتصال في سنده.

ب - اصطلاحا : للمنقطع صور متعددة نجملها فيما يأتي :

أولا : هو الذي يكون في إسناده قبل الوصول إلى التابعي راو لم يسمع من الذي فوقه والساقط بينهما غير مذكور لا معينا ولا مبهما، ومنه الإسناد الذي ذكر فيه بعض رواته بلفظ مبهم نحو رجل أو شيخ أو غيرهما⁴.
ثانيا : المنقطع مثل المرسل وهو كل ما لا يتصل إسناده غير أن المرسل أكثر ما يطلق على ما رواه التابعي عن رسول الله ﷺ.

قال ابن صلاح :

"وهذا أقرب وهو الذي سار إليه طوائف الفقهاء وغيرهم والذي ذكره الخطيب في كفايته"⁵.

ثالثا : ما روي عن التابعي فمن دونه موقوفا عليه من قوله أو فعله⁶.

رابعا : المنقطع ما كان مأخوذاً من كتاب أو صحيفة.

حكم الحديث المنقطع :

يعتبر الحديث المنقطع من الأحاديث المردودة، التي لا يحتج بها والسبب في ردّه هو الجهل بحال الراوي المبهم أو المحذوف، فإذا جاء من جهة أخرى متصلا، وتبينت ثقة الراوي المحذوف أو المبهم قبل⁷.
وهناك من ذهب إلى ضعف المنقطع وترك الاحتجاج به إذا وجد مجردا عن قرينة تقويه وتعضده وإليه ذهب البيهقي حيث قال : " ونحن إنما لا نقول بالمنقطع إذا كان مفردا، فإذا انضم إليه غيره وانضم إليه قول بعض الصحابة أو ما يتأكد به المراسيل ولم يعارضه ما هو أقوى منه فإننا نقول به"⁸.

الحديث المعضل

تعريفه :

أ - لغة : المعضل اسم مفعول من أعضل، يقال : داء عضال : أي شديد أعي الأطباء وأعضلني فلان: أعياني أمره، وأعضل الأمر اشتد واستغلق، وأمر معضل لا يهتدى لوجهه⁹.
وسمي المعضل بذلك لأن المحدث كأنما أعضله وأعياه فلم ينتفع به من يرويه عنه¹.

1 - المصدر نفسه.

2 - ابن منظور : لسان العرب، مادة : "قطع". 117/3-118، والمنجد الأبجدي. 808.

3 - الرازي : مختار الصحاح، مادة : "قطع". 543، والفيومي : المصباح المنير، مادة : "قطع". 698، وابن منظور : لسان العرب، مادة : "قطع". 118/3.

4 - ابن الصلاح : المقدمة. 33.

5 - ابن كثير : مختصر علوم الحديث. 29 وابن الصلاح : المقدمة. 34.

6 - الخطيب : الكفاية. 29 والنواوي : التقريب بالتدريب. 172/1، وابن كثير : مختصر علوم الحديث. 29، وابن الصلاح : المقدمة. 34.

7 - محمد عجاج الخطيب : الوجيز في علوم الحديث. 314.

8 - البيهقي : معرفة السنن والآثار. 129/1.

9 - الرازي : مختار الصحاح، مادة : "عضل". 438.

ب - اصطلاحاً : وهو ما سقط من إسناده اثنان فأكثر على التوالي أما إذا لم يتوال فهو منقطع في موضعين² سواء أكان الساقطان من السند في أول السند أو وسطه أو منتهاه وبه قال ابن الصلاح، إلا أن السيوطي نقل عن شيخه الإمام الشمني بأن الإمام التبريزي خص المنقطع والمعضل بما ليس في أول الإسناد، وأما ما كان في أوله فمعلق وكلام ابن الصلاح أهم³.

مثال الحديث المعضل :

- قول مالك بلغني عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : "للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق"⁴.

قال العراقي:

"وقد استشكل لجواز أن يكون الساقط واحداً فقد سمع مالك من جماعة من أصحاب أبي هريرة كسعيد المقبري، ونعيم المجرم، ومحمد بن المنكدر".

ولكن أجيب عن هذا بأن مالكا وصله خارج الموطأ عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة، فتبين بذلك سقوط اثنين منه وهما محمد بن عجلان وأبوه.

وقد اعترض النسائي عن هذا فذكر في التمييز أن محمد بن عجلان لم يسمعه من أبيه بل رواه عن بكير عن عجلان فيكون الساقطون ثلاثة على التوالي⁵.

مظان الحديث المعضل :

ذكر السيوطي بأن من مظان الحديث المعضل والمنقطع والمرسل :

1 - كتاب السنن لسعيد بن منصور 2 - مؤلفات ابن أبي الدنيا⁶.

حكمه : يعتبر الحديث المعضل من أقسام الضعيف وهو أسوأ حالاً من المنقطع وذلك لكثرة الحذف فيه، وعليه فهو غير مقبول ولا يحتج به، إلا إذا ورد من طريق آخر بسند متصل مقبول فإنه يجبر الضعف ويرتقي إلى درجة الصحة⁷.

1 - الحسيني عبد المجيد هاشم : أصول الحديث النبوي. 63.

2 - السيوطي : تدريب الراوي. 175/1.

3 - المصدر نفسه. 177/1.

4 - الموطأ، كتاب الاستئذان باب : "الأمر بالرفق بالمملوك" ومسلم : الجامع الصحيح، كتاب : الإيمان باب : "إطعام المملوك مما يأكل".

5 - تدريب الراوي. 175/1.

6 - تدريب الراوي 177/1.

7 - الحسيني عبد المجيد هاشم : أصول الحديث النبوي. 63.

الحديث المدلس

تعريفه :

أ- لغة : التدليس في البيع : كتمان عيب السلعة¹، وإخفاؤه²، وعدم تبيينه³، والدلس بالتحريك : الظلمة⁴، والدلس⁵ والدلسة بالضم⁶، والمدالسة : الخديعة⁷.
ويسمى المدلس بذلك لكتمان الراوي، وعدم تبيينه عدم سماعه من الراوي الذي فوقه، أو إخفائه بكنيته بما لا يعرف به.

بعد تعريفنا لمصطلح المدلس من الناحية اللغوية نقول إن لهذا المصطلح في علوم الحديث فروعاً، وأقساماً مختلفة منها تدليس الإسناد، والشيوخ، والبلاد، وسنحاول التعريف بهذه الأنواع على النحو الآتي:

أولاً : تدليس الإسناد :

أ- تعريفه : هو أن يروي الراوي عن لقيه ما لم يسمع منه، أو عن عاصره ولم يلقه، موهما أنه سمع منه⁸.
ب- مثاله : عن سفيان قال : حدثني حبيب بن أبي ثابت عن طاووس عن ابن عباس عن النبي ﷺ أنه صلى في كسوف، فقرأ ثم ركع، ثم قرأ ثم ركع، ثم قرأ ثم ركع، ثم قرأ ثم ركع، ثم سجد، وفي الأخرى مثلها.
علق البيهقي على هذا بقوله :

"وحبيب بن أبي ثابت وإن كان من الثقات، فقد كان يدلس، ولم أجده ذكر سماعه في هذا الحديث عن طاووس، ويحتمل أن يكون حمله عن غير موثوق به عن طاووس"⁹.
ج- أقسامه : ينقسم إلى ثلاثة أقسام سوف نوجزها فيما يأتي :

1- تدليس التسوية :

وصورته كأن يروي المدلس حديثاً عن ضعيف أو صغير بين ثقتين لقي أحدهما الآخر، فيسقط الضعيف، ويروي الحديث عن شيخه الثقة عن الثقة الثاني بلفظ محتمل، فيستوي الإسناد كله ثقات¹⁰.

2- تدليس القطع أو الحذف :

- تعريفه : وهو أن يسقط أداة الرواية مقتصرًا على اسم الشيخ أو يأتي بها ثم يسكت ناويا القطع هذا التعريف الأول لتدليس القطع، وهناك تعريف ثان له، وهو أن يأتي بأداة الرواية ثم يسكت ناويا القطع، ويأتي بعد ذلك باسم الراوي¹¹.

3- تدليس العطف :

- تعريفه : "وهو أن يصرح بالتحديث عن شيخ له، ويعطف عليه شيخاً آخر له، لم يسمع منه ذلك المروي، سواء اشتركا في الرواية عن شيخ واحد أم لا"¹¹.

1 - الرازي : مختار الصحاح، مادة "دلس". 209، والزمخشري : أساس البلاغة، مادة "دلس". 134، والفيومي : المصباح المنير، مادة "دلس". 270.

2 - أساس البلاغة. 134، والمصباح المنير، 270.

3 - ابن منظور : لسان العرب، مادة : "دلس" 1002/1.

4 - المنجد الأبجدي. 445، والمصباح المنير. 270، ولسان العرب. 1002/1.

5 - المنجد الأبجدي. 445.

6 - المصباح المنير. 270.

7 - لسان العرب. 1002/1.

8 - ابن الصلاح : المقدمة. 42، والخطيب : الكفاية. 22، وابن كثير : مختصر علوم الحديث. 32.

9 - السنن الكبرى : كتاب : صلاة الخسوف، باب : "من أجاز أن يصلي في الخسوف ركعتين في كل ركعة أربع ركوعات" 327/3، وانظر أمثلة أخرى في : 38/1، 44، 121، 202.

10 - الأنصاري : فتح الباقي. 190/1.

11 - الأحذب : أسباب اختلاف المحدثين. 286/1.

ثانيا : تدليس الشيوخ :

- تعريفه : وهو أن يروي الراوي عن شيخ حديثا سمعه منه، فيسميه أو يكتنيه أو ينسبه، أو يصفه بما لا يعرف به كي لا يعرف².

ومن أمثله أنه لما اجتمع ابن دقيق العيد بالذهبي سأله : من أبو محمد الهلالي؟، فقال : سفيان بن عيينه، وقوله له : من أبو العباس الذهبي؟، فقال أبو طاهر المخلص³.

ثالثا : تدليس البلاد : وهو مما يلحق بتدليس الشيوخ ومثاله أن يقول اللبناني حدثني فلان بطرابلس، فيظن السامع طرابلس ليبيا ولكن هو في الحقيقة مكان في لبنان يسمى طرابلس.

1 - فتح المغيب. 173/1

2 - ابن صلاح : المقدمة. 43، والخطيب : الكفاية. 22، وابن كثير : مختصر علوم الحديث. 33.

3 - انظر تفصيل القول في حكم تدليس الشيوخ في : أسباب اختلاف المحدثين. 306/1-311.

الحديث المعلق¹

تعريفه :

أ - لغة : هو اسم مفعول من علق الشيء بالشيء أي : ناطه وربطه، وجعله معلقا، وسمي هذا السند معلقا لاتصاله بالجهة العليا فقط، وانقطاعه من الجهة الدنيا.

ب - اصطلاحا : هو الحديث الذي حذف من مبتدأ إسناده واحد أو أكثر² على سبيل التوالي³ ولو إلى آخر السند⁴.

المعلقات غير الموصولة في الصحيحين :

إن عدد المعلقات الموجودة في صحيح البخاري، والتي لم يصلها في موضع آخر من صحيحه عددها: مائة وستون حديثا وصلها الحافظ ابن حجر في كتاب : "التوفيق لوصول المبهم من التعليق" وقد اقتصر فيه على ذكر الأحاديث التي لم يوصل البخاري أسانيدھا في مكان آخر⁵.

أما عدد المعلقات غير الموصولة في صحيح مسلم فهي في موطن واحد في التيمم وهو حديث أبي الجهم بن الحرث بن الصمة⁶ وقد سبق الحديث عنه عند كلامنا عن الجامع الصحيح لمسلم.

المعلقات في صحيح البخاري : تنقسم إل قسمين :

القسم الأول :

المعلق الذي أورده بصيغة الجزم، كقال، وفعل وروى... الخ فإنه يحكم بصحته إلى من علقه عنه، لأنه لا يستجيز أن يجزم بذلك، إلا وقد صح ذلك عنده عنه، ولا التفات لمن نقد

القسم الثاني :

المعلق الذي أورده في صحيحه بصيغة التمرريض : كيروى، ويذكر، ويحكى، ويقال، وروى، وذكر عن فلان كذا، فليس فيه حكم بصحته عن المضاف إليه، وليس بواه لإدخاله في الكتاب الموسوم بالصحيح⁷.

الحكم العام للحديث المعلق :

الحديث المعلق يعدّ نوعا من أنواع الضعيف وذلك للجهل بحال المحذوف من السند، ولكن يستثنى من هذا الحكم العام بالضعف الأحاديث المعلقة الواردة في الكتب التي التزمت الصحة، كصحيح البخاري ومسلم.

بعض الكتب التي اهتمت بوصول الأحاديث التي علقها البخاري ولم يصلها في موطن آخر⁸:

1 - "تعليق التعليق" وهو كتاب ذكرت فيه تعليقات البخاري المرفوعة، وأثاره الموقوفة، ومتابعاته ومن وصلها بأسانيدھ إلى الموضع المعلق.

2 - ثم اختصره بلا أسانيد في كتاب آخر سمّاه "التشويق إلى وصل المبهم من التعليق".

3 - ثم اختصره بكتاب اسمه "التوفيق لوصول المبهم من التعليق".

1- يراجع في ذلك : خلدون الأجدب أسباب اختلاف المحدثين - دراسة نقدية مقارنة حول أسباب الاختلاف في قبول الأحاديث وردها فإنه أجاد وأفاد ، وقد أفدنا منه كثيرا 326 - 342 .

2 - ابن الصلاح : علوم الحديث. 24.

3- العراقي : التبصرة والتذكرة. 74/1.

4- محي الدين عبد الحميد : شرح الألفية. 79.

5 - السيوطي : تدريب الراوي. 90/1.

6 - السيوطي : تدريب الراوي. 90/1.

7 - النووي : التقريب. 94 93/1.

8 - السيوطي : تدريب الراوي. 90/1. ولم يذكر فيه أسماء بعض هذه الكتب كاملة، كما وقع فيه خطأ في كلمة "المبهم"، فقد وردت فيه كلمة "المهم" بدلا عنها.

الموضوع (1)

- تعريف الموضوع:

أ- تعريفه لغة: اسم مفعول، مصدره الوضع، يأتي في اللغة لمعان متعددة، كالإسقاط والترك والافتراء والاختلاق تقول وضع عنه الدين أسقطه عنه ، وقصة موضوعة أي مفتراة ومختلفة.

ب- تعريفه اصطلاحاً: هو الحديث المكذوب على النبي صلى الله عليه وسلم ، وقيل هو المخلوق المصنوع .

- أسباب الوضع في الحديث :

- 1 - ظهور الأحزاب السياسية .
- 2 - التفرقة العنصرية والتعصب للقبيلة والبلد والإمام .
- 3 - ظهور القصاصين .
- 4 - الرغبة في الخير مع الجهل في الدين .
- 5 - الخلافات المذهبية والكلامية .
- 6 - التقرب من الحكام .
- 7 - الترويج لبعض الحرف .
- 8 - مدح بعض أصناف المأكل .
- 9 - الترويج لبعض السلع التجارية .

- جهود العلماء في مقاومة الوضع :

لقد قام العلماء بجهود حثيثة للحفاظ على السنة نوجزها فيما يأتي :

- التزام الإسناد الذي حفظ الله بواسطته السنة النبوية الشريفة ، قال سفيان الثوري : " الإسناد سلاح المؤمن إذا لم يكن معه سلاح بأي شيء يقاتل . "

- وضع قواعد علمية لمعرفة الموضوع من الأحاديث .

- اختيار الحديث بعرضه على الروايات الأخرى والأحاديث الثابتة .- التحذير من الكذابين وفضحهم .

- كيفية التعرف على الحديث الموضوع :

- 1 - إقرار الراوي بكذبه .
- 2 - وجود قرينة تقوم مقام الاعتراف بالوضع .
- 3 - تفرد راو معروف بالكذب برواية حديث .
- 4 - ركافة اللفظ في المروي .
- 5 - مناقضة الحديث لنص الكتاب أو السنة المتواترة أو الإجماع .
- 6 - أن يكون خبراً عن أمر جسيم ، تتوفر أسباب نقله ، ولا ينقله إلا ذلكم الراوي .
- 7 - اشتغال الحديث على مجازفات، كالإفراط في الثواب العظيم مقابل عمل صغير ، أو الوعيد العظيم على الفعل الحقيق .

- حكم الوضع في الحديث :

أجمع علماء الأمة على حرمة الوضع في أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار " ، ولم يخالف في ذلك إلا الكرامية إذ أجازوا الوضع فيما يتعلق بالترغيب والترهيب ، دون الأحكام حثاً للناس على فعل الخير وتحذيراً لهم من فعل الشر .

- حكم رواية الحديث الموضوع :

(1) ينظر في هذا سعاد سطحي : معجم المصطلحات الحديثية والأصولية (فرقة بحث عمل السنة الثانية 2008 م) ، وقارن بـ : محمد عجاج الخطيب: الوجيز في علوم الحديث ونصوصه 405 - 428 ، والسيوطي : تدريب الراوي 1 / 275 ، أحمد شاکر : الباعث الحثيث 85 ، وابن الصلاح : علوم الحديث 98 - 99 ، الخطيب البغدادي : الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع 1 / 13 .

قال ابن الصلاح : " اعلم أن الحديث الموضوع شر الأحاديث الضعيفة ولا تحل روايته لأحد علم حاله في أي معنى كان إلا ببيان وضعه بخلاف غيره من الأحاديث الضعيفة التي يحتمل صدقها في الباطن حيث جاز روايتها في الترغيب والترهيب . "

- أشهر المصنفات في الحديث الموضوع :

- 1 - تذكرة الموضوعات للمقدسي .
- 2 - الموضوعات الكبرى لابن الجوزي .
- 3- الباحث على الخلاص من حوادث القصاص للعراقي.
- 4 - اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعية للسيوطي.
- 5 - تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعية لابن عراق الكناني.